جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الفلسفة



مذكرة ماستر

العلوم الاجتماعية
فلسفة
فلسفة عامة

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
سعيفي محمد جيلاني

يوم: 26/04/2018

مفهوم السيادة عند توماس هوبز

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	الجامعة	الصفة
العضو 2	الرتبة	الجامعة	الصفة
العضو 3	الرتبة	الجامعة	الصفة

السنة الجامعية : 2019 - 2020

شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي من أجل إتمام هذا العمل المتواضع .

كما أشكر الأستاذ المشرف الدكتور علي تتيات الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته التي كان لها الدور الكبير من أجل إتمام هذا العمل.

كما أشكر اللجنة المناقشة التي وافقت على تقييم هذا الموضوع و المساهمة في إثرائه.

كما أشكر اختي سعيفي جيهان فاطمة الزهراء ، و كل شخص أعطاني يد العون و المساعدة سواء من قريب أو من بعيد من أجل إخراج هذا العمل الى النور.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي العزيزة ، و خاصة إلى أبي سعيفي مبروك

و إلى أختي جيهان ، و إلى أخوي صادق و أحمد .

إلى جميع أصدقائي و زملائي في الجامعة طيلة خمس سنوات.

إلى أصدقائي الأعزاء : إسحاق ، عمارة ، نجيب ، نعيم ، رشيد ، عبد الحق .

إلى كل شخص قدم لي يد المساعدة طيلة مشواري الدراسي .

أقدم لكم جميعا هذا العمل المتواضع .

سعيفي محمد جيلاني

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة

إن التفكير السياسي و الأنظمة السياسية السائدة في وقتنا هذا ليست وليدة اللحظة ، بل قد تطورت عبر مختلف العصور مع تطور الفكر الإنساني . إذ انه تجد في كل عصر أو حقبة زمنية معينة نظام سياسي مختلف يتم العمل به ، فلكل عصر أو حضارة معينة نظام سياسي يتلاءم مع طبيعة ذلك المجتمع و أفكاره و معتقداته و يضمن لأفراد ذلك المجتمع حماية حقوقه ، و لذلك نجد أن هناك الكثير من الأنظمة و النظريات السياسية و هذا منذ قدم الإنسان نفسه ، فيستحيل إن تجد نظاما واحدا سارت عليه البشرية جمعاء ، بل نجد إن الأنظمة في تطور و تغير مستمر ، فلقد تطورت الفلسفة السياسية بداية مع الحضارات الشرقية القديمة و خاصة مع كونفشيوس ، ثم بعد ذلك جاءت الحضارة اليونانية التي نجد العديد من الفلاسفة الذين اهتموا بالسياسية و على رأسهم افلاطون و السفسطائيون و ارسطو ، و في العصر الأوروبي الوسيط كان هناك سيطرة من رجال الدين و الكنيسة على الحكم ، و هذا ما أدى بعد ذلك إلى ظهور حركة الإصلاح الديني خاصة مع مارتن لوثر من اجل تحرير الإنسان من سيطرة الكنيسة و فصل الدين عن الدولة ، و بذلك ظهر عصر النهضة و فيه عرف الفكر تطورا كبيرا في شتى المجالات خاصة في المجال السياسي حيث تميز هذا العصر بحرية التفكير و هذا ما أدى إلى إحداث ثورة كبيرة في شتى العلوم مست كل الفكر الإنساني ، و هذا ما ظهر في الفلسفة السياسية فلقد ظهر العديد من المفكرين و الفلاسفة الذين وضعوا مختلف النظريات السياسية و من أبرزهم نجد ما يعرف بفلاسفة العقد الاجتماعي و على رأسهم توماس هوبز.

يعتبر توماس هوبز من رواد العصر الحديث و من أهم الفلاسفة المنظرين للعقد الاجتماعي ، يقول إن الإنسان مر بمرحلتين ، المرحلة الأولى هي الحالة الطبيعية و المرحلة الثانية هي العقد الاجتماعي ، تأثر في فلسفته السياسية بالواقع الذي كانت تعيشه انجلترا في ذلك الوقت و بالأوضاع السياسية و الاجتماعية السائدة أن ذاك الوقت ، من حروب أهلية و صراعات و اضطرابات في الحكم و غير ذلك ، و قد حاول من خلال تلك الأوضاع وضع الحل

المناسب للخروج من تلك الأزمة و انطلاقا من ذلك و ضع نظريته السياسية التي تقوم أساسا على العقد الاجتماعي و على السيادة المطلقة للحاكم .

و من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

الإشكالية :

ما هي الركائز و السبل من اجل إرساء السيادة في فكر توماس هوبز السياسي ؟

المشكلات الفرعية

فيما تتمثل ماهية الحالة الطبيعية عند توماس هوبز ؟

كيف تقوم السيادة في المجتمع المدني ؟

فيما يتمثل دور الإرادة الفردية في ظل السيادة ؟

فيما تتمثل انعكاسات فكر هوبز السياسي ؟

و لكل موضوع سبب في اختياره و السبب لاختيار هذا الموضوع هو : الميل إلى الفلسفة السياسية و خاصة فلاسفة العقد الاجتماعي و على رأسهم توماس هوبز ،بالإضافة إلى قلة الدراسات المتخصصة في الفلسفة السياسية لتوماس هوبز خاصة باللغة العربية ، بالإضافة إلى الرغبة في التعرف على طبيعة الفلسفة السياسية لتوماس هوبز و معرفة إمكانيات وجود سيادة مطلقة فعلا .

و يكتسي هذا الموضوع أهمية كبير و تكمن أهميته في التعرف على ضرورة النظام السياسي من اجل إرساء النظام و الحافظة على سلامة المجتمع ، و التعرف على السيادة المطلقة في نظر توماس هوبز و مدى فعاليتها في المحافظة على بقاء الدولة و المجتمع .

لا بد لكل موضوع من منهج متبع و هناك العديد من المناهج المتنوعة و قد حاولنا في عملنا هذا اختيار المناهج التي تساعدنا حسب ما يتوافق مع طبيعة موضوعنا ،فلقد اعتمدنا على **المنهج الوصفي** من اجل وصف حالة الإنسان في المرحلة الطبيعة ، بالإضافة إلى **المنهج التحليلي** من اجل تحليل أفكار توماس هوبز السياسية و معرفة نظرته للسيادة ، كما

استخدمنا **المنهج النقدي** من اجل معرفة النقائص و السلبيات التي انتقد فيها توماس هوبز .

هذا و لا يخلوا أي بحث من صعوبات و عوائق و لعل من ابرز الصعوبات الموجودة هي قلة المصادر المترجمة إلى اللغة العربية ، فلقد تمت ترجمة مصدر واحد من كتب توماس هوبز إلى اللغة العربية ،بالإضافة إلى قلة الدراسات المتخصصة في الفلسفة السياسية لتوماس هوبز باللغة العربية .

و بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بوضع خطة بحثنا حسب ما نراه مناسبا مع طبيعة الموضوع ، فلقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفهوم الحالة الطبيعية عند هوبز.

المبحث الأول : تعريف الحالة الطبيعية عند هوبز .

المبحث الثاني : الحق الطبيعي عند هوبز .

المبحث الثالث : القانون الطبيعي عند هوبز.

لقد حاولنا في هذا الفصل إيضاح معنى الحالة الطبيعية عند هوبز و معرفة طبيعة الحق الطبيعي و مجموعة الحقوق الطبيعية التي تمتع بها الإنسان في تلك المرحلة ، بالإضافة إلى التعرف إلى القانون الطبيعي و مساهمته في الخروج من الحالة الطبيعية الى الحالة المدنية .

الفصل الثاني : الاجتماع المدني و طبيعة العقد الاجتماعي عند هوبز

المبحث الأول: العقد الاجتماعي و أشكال الحكم عند هوبز.

المبحث الثاني : السيادة المطلقة و الإرادة الفردية للمواطن عند هوبز.

المبحث الثالث : القوانين المدنية عند هوبز.

في هذا الفصل الثاني حاولنا إبراز طبيعة العقد الاجتماعي عن هوبز و أشكال الحكم التي قام هوبز بوضعها ، و معرفة إمكانية وجود حرية للأفراد في ظل السيادة المطلقة للحاكم ، و التعرف على القوانين المدنية و على من يضعها .

الفصل الثالث : الدين و الدولة عند هوبز و انعكاسات فكره السياسي.

المبحث الأول : العلاقة بين الدين و الدولة عند توماس هوبز.

المبحث الثاني : إمتدادات نظرية هوبز السياسية .

المبحث الثالث : نقد و تقييم.

في الفصل الأخير حاولنا توضيح بيعة العلاقة بين الدين و الدولة و هل هناك إمكانية لتدخل الدين في العمل السياسي ، و بالإضافة إلى ذلك محاولة التعرف على الأثر الذي خلفته فلسفة هوبز السياسية على الفلسفات التي بعدها ، و أهم الانتقادات الموجهة لفكر هوبز السياسي .

الفصل الأول: مفهوم الحالـة الطبيعيـة.

- ❖ المبحث الأول : تعريف الحالة الطبيعية عند هوبز .
- ❖ المبحث الثاني : الحق الطبيعي عند هوبز .
- ❖ المبحث الثالث : القانون الطبيعي عند هوبز.

المبحث الأول : تعريف الحالة الطبيعية :

يرى *[*]**توماس هوبز(thomas hobbes)** أن الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع المدني السياسي المنظم الذي تسوده القوانين كان يعيش فيما يسميه توماس هوبز بالحالة الطبيعية ، و هذه الحالة الطبيعية هي حسب توماس هوبز حالة حرب و عدم استقرار ، فكل إنسان هو عدو للإنسان فهذه الحالة هي حالة تتميز بالذاتية فكل إنسان يهتم بذاته .

"إن حالة الفطرة أو الحالة الطبيعية هي بنظر هوبز حالة حرب و فوضى فالناس متساوون بالطبيعة ،وعن المساواة تصدر الريبة و من الريبة تأتي الحرب يشنها كل شخص على كل شخص فالحياة وحدية فقيرة ،بهيمية و قصير و ليس ثمة مفهوم للعدل أو للظلم أو حتى للملكية فلا وجود للمجتمع و بهذه النظرة يكون توماس هوبز معارضا لجميع منظري الحق الطبيعي و مع أولئك الذين يميزون الإنسان ميالا طبيعيا للاجتماع "[1].

"إن الطبيعة جعلت البشر متساوين في ملكات الجسد و الفكر ، بحيث انه و إن وجد في بعض الأحيان شخص متفوق جسديا بصورة واضحة ، أو يتمتع بفكر أسرع من سواه ،غير إن الفارق بين رجل و سواه ليس كبيرا لدرجة أن يزعم احدهم لنفسه أية فائدة لا يقدر أخر إن يطالب بها بالقدر نفسه ، فبالنسبة إلى قوة الجسد ، إن الأضعف يمتلك القوة الكافية لقتل

---

[*]**توماس هوبز(thomas hobbes)** فلسوف انجليزي و لد في وستبورت في 5 افريل 1588 ، و توفي في هاردويك في 4 ديسمبر 1679 ، و كانت ولادته قبل آوانه وذلك بسبب الخوف و الرعب الذي أثار والدته في ساعات الذعر العام التي احدثها اقتراب الارمادا او الاسطول الاسباني ولذلك يقول في وصف نفسه"أنا والخوف توأمان "،كان ابنا لقس ، وتردد على المدارس في مسقط رأسه ، و بفضل تدخل عم له اكمل دراسته في ماغدالن هال بأكسفورد ، دخل في خدمت أل كافنديش ،كان هوبز مناصرًا للملكية المطلقة، و يعتبر من الفلاسفة العقلانيين و قد اهتم بالسياسة و التاريخ و الاخلاق و الرياضيات و الهندسة و لكن اكثر مايعرف به هوبز هو اعماله في الفلسفة السياسية و وضعه لنظرية العقد الاجتماعي ، و قد ألف العديد من المؤلفات منها : **مبادئ القانون الطبيعي و السياسي** : و لكنه نشره في رسالتين منفصلتين : واحدة بعنوان **في الطبيعة الانسانية** ، و الثانية بعنوان **الجسم السياسي** ، بالاضافة الى كتاب **في المواطن des cive** ، و **كتاب التنين leviathan** .

[1] جان توشار ، **تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار** ، الجزءالثاني ، ترجمة ناجي الدراوشة ، دار التكوين للتأليف و الترجمة و النشر ، سوريا ، 2010 ، ص 494

الأقوى ، إما بحيلة سرية أو بالتحالف مع طرف أخر يتعرض لما هو يتعرض لي من خطر."[1]

أما بالنسبة إلى ملكة الفكر كالفطنة فإن في هذه الملكات مساواة اكبر من تلك التي نجدها في القوة ، فالفطنة ليست سوى خبرة يكسبها الوقت بالتساوي لكل الناس في الأمور التي يهتمون بها بصورة متساوية و قد يكون ما جعل هذه المساواة غير قابلة للتصديق هو تباهي كل إنسان بحكمته ، حيث يعتقد كل الناس أنهم يمتلكون درجة من الحكمة تفوق العامة .
من هذه المساواة في القدرة تنشأ مساواة في الأمل بتحقيق الغايات لذلك إذا رغب شخصان بشيء واحد لا يقدران على الاستمتاع به كلاهما ، فإنهما يصبحان عدوين ، و في طريقهما إلى غايتهما و هي بشكل أساسي حفظ نفسهما و أحيانا تكون مجرد لذة ، يحاول كل منهما تدمير الأخر و إخضاعه ، من هنا حيث لا يخشى الغازي إلا قوة الإنسان الأخر الفردية ، يصبح الإنسان غير مهتما بالصناعة و الزراعة و البناء و غير ذلك ، لأنه إذا زرع احدهم أو حصد أو بنا أو اقتنى مكانا ملائما فانه من المتوقع إن يأتي آخرون و هم مصممون و موحدون قواهم لأخذ ممتلكاته و حرمانه ليس من ثمار عمله فقط ، بل و أيضا من حياته و حريته و يكون الغازي مهددا بالطريقة نفسها من قبل الأخر.[2]
إن الحالة الطبيعية بالتالي هي الحالة التي يعتمد فيها الفرد في أمنه على قوته و على فطنته الخاصة .

كذلك نجد في المرحلة الطبيعة غياب للصناعة لان الثمرة من الصناعة ليست مؤكدة ، لا توجد بالتالي فلاحة الأرض ، ولا ملاحة ولا استخدام لسلع قد تستورد عن طريق البحر ، ولا وجود لأبنية رحبة واسعة ، ولا وسائل لتحريك هذه الأشياء ، و نقلها من حيث أنها تتطلب قوة كبيرة ، ولا وجود لمعرفة بسطح الأرض ، وليس هناك حساب للزمان و لا فنون ، و لا

---

[1] توماس هوبز ، **اللفياثان (الاصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة)** ، ترجمة ديانا حرب و بشرى صعب ، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، الامارات ، 2011 ، ص 131 .
[2] المرجع نفسه ، ص 131 ، 132

آداب و لا مجتمع و الأسوأ من ذلك كله أن الإنسان يعيش في خوف مستمر و خطر الموت ، و حياة الإنسان تصبح منعزلة و كريهة و فقيرة و وحشية و قصيرة الأمد .[1]

نتيجة هذا الانعدام المتبادل للثقة ، ليس ثمة معقول أكثر من التحسب لكي يضمن الإنسان أمنه ، أي أن يفرض الإنسان سيطرته بالقوة أو الخداع على اكبر عدد ممكن من الناس ، حتى يقضي على كل قوة من المحتمل أن تشكل خطر عليه ، قوة كبيرة بما يكفي لجعله في موضع الخطر و ليس بأكثر مما يتطلبه حفظه لذاته ، و هذا أمر مسموح به بوجه عام كذلك لأن بعض الناس يجدون متعة في تأمل قوتهم في أفعال الغزو التي يذهبون بها إلى ابعد مما يتطلبه أمنهم الخاص ، فان الآخرين الذين كانوا قد اكتفوا بحدود متواضعة ، إن لم يقوموا بزيادة قوتهم عن طريق الغزو ، لن يكونوا قادرين على البقاء لمدة طويلة إذا اعتمدوا الوضعية الدفاعية فقط و بذلك تصبح زيادة السلطة على البشر بهذه الطريقة ضرورية لحفظ الذات .[2]

و بالتالي فان توماس هوبز يعتقد إن الإنسان في المرحلة الطبيعية لديه كل الحق في إستخدام مختلف الوسائل من أجل الحفاظ على حياته و حريته و حماية نفسه ، حيث إن الإنسان لا يهتم إلا بنفسه و يحاول إكتساب القوة من أجل السيطرة على الإنسان الأخر من أجل ضمان بقائه .

إن أهم ميزة في المرحلة الطبيعية هي الصدام فكل إنسان في صدام مع الإنسان الأخر و قد وضع توماس هوبز العديد من الأسباب المؤدية إلى الصراع و أهمها :

- المساواة في القدرة :

ذهب هوبز إلى إن طبيعة الإنسان مؤلفة، كما سبق أن ذكرنا من مجموعة من القدرات الطبيعية كالقدرة على الغذاء و الحركة و التناسل و الحس و التخيل و التعقل و غير ذلك ، فهذه القدرات تنقسم تبعا لجانبي الإنسان الرئيسيين : قدرات خاصة بالجسد و

---

[1] المرجع السابق ، ص 134 ،135

[2] المرجع نفسه ، ص 133

قدرات خاصة بالذهن ، ويخبرنا توماس هوبز إن الناس متساوون بالطبيعة فيما بينهم أما اللامساواة التي نعرفها ألآن فقد نشأت من القانون المدني .

و هكذا تعد المساواة بين البشر سواء في القدرات البدنية أو العقلية من أعظم مصادر الصراع بينهم ، أو هي على وجه التحديد المصدر الأول للنزاع المستمر بين الناس ذلك انه يستحيل عليك أن تجد من الناس في الحالة الطبيعية من يستطيع أن يحسم الصراع ، فليس لدى أي شخص القدرة على إرغام جميع الناس أن يفعلوا ما يريد أو ينفذوا إرادته .[1]

- المساواة في الأمل :

يعتبر المصدر الثاني للصراع و هو نتيجة منطقية مترتبة على المصدر الأول ، فإذا كان جميع الناس متساوين بصفة عامة في قدراتهم البدنية و الذهنية ، فلا احد أقوى من غيره ، و حتى إذا كان لدى شخص ما نقص في أي جانب من جوانب القدرة فانه يعوضها بالقدرات الأخرى فمثلا إذا كان شخص ما لديه ضعف في القوة البدنية فانه يعوض ذلك الضعف باستخدام عقله و المكر و الخداع من اجل الانتصار و تحقيق رغباته .[2]

مادام الناس متساوين في قدراتهم فسوف يحدوهم الأمل في الوصول إلى ما يشتهون و يعرف هوبز الأمل بأنه : الرغبة في الحصول على شيء ما على إن يصاحب هذه الرغبة الاعتقاد بإمكان بلوغ الهدف و حصول المرء على ما يريد و يقول أيضا : إن الأمل هو توقع الحصول على خير ما ، و بالتالي ففي الحالة الطبيعية فان لدي جميع الناس الاعتقاد بامكانية تحقيق رغباتهم و الحصول عليها .

---

[1] امام عبد الفتاح امام ، **توماس هوبز فيلسوف العقلانية** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، مصر ، 1985 ، ص 306-307

[2] المرجع نفسه ، ص 308

مادام الناس متساوين في القدرات الطبيعية فان ذلك يعني انه سيكون لكل منهم مبررات متساوية مع الآخرين في أن يأمل في الحصول على الشيء الذي يرغب فيه و من هنا يكافح الآخرين و يصارعهم بهمة و نشاط دون أن يتطرق اليأس إلى قلبه .[1]

- الأغراض المتضاربة :

إن المصدران السابقان يرتبطان بالذات البشرية ارتباطا مباشرا فهما يتعلقان بقدراتها و إمكانياتها ثم ما ينتج عن ذلك من أمل في الحصول على ما نريد ، أما هذا المصدر الثالث فانه يشير أكثر إلى موضوعات العالم الخارجي ، فالذات المتساوية في الإمكانيات و الأمل مع غيرها من الذات البشرية الأخرى ، تسعى إلى غرض خارجي معين و كثيرا ما تلتقي مجموعة من الذوات البشرية عند الاهتمام بموضوع واحد ، فإذا كان هناك شخصان أو أكثر يريدان هذا الغرض بالذات فلا بد إن ينشب الصراع العنيف بينهم للحصول عليه[2] يقول هوبز : "ولكن السبب الأكثر شيوعًا وراء رغبة الرجال في إيذاء بعضهم البعض هو أن العديد من الرجال في نفس الوقت لديهم شهية لنفس الشيء الذي في كثير من الأحيان لا يمكنهم الاستمتاع به أو تقسيمه معا ، ومن ثم فإن الأقوى يجب أن يكون له و لمعرفة من هو الأقوى ، هذه المسألة يجب أن تقرر بالسيف ."[3]

إشباع الرغبات عند هوبز لا يعني الرغبات المادية و حدها بل إن هناك أغراض معنوية أو روحية إن صح التعبير ، يسعى الإنسان للوصول إليها مثل المتعة الروحية في دراسة موضوع ما ، أو الوصول إلى منصب رفيع أو مكانة اجتماعية سامية ،أو شهر عريضة ، أو سمعة طيبة تكون هي الهدف الذي أسعى للوصول إليه و تحقيقه ، لان اكتساب السمعة الطيبة أو الشهرة لا يقدم مكسب مادي بقدر ما يكون المكسب فيه معنوي أو

---

[1] المرجع السابق ، ص 308-309

[2] المرجع نفسه ، ص 309-310

[3] Thomas hobbes , **the English works vol 2** , now first collected and edited by sir William moleswothK bart , London , 1901 , p 8

روحي و لذلك يكون الصراع على المكاسب الروحية أو المعنوية لا يقل حدة عن الصراع من اجل المكاسب المادية .[1]

- المنافسة :

مثلما سبق و أن اشرنا فان هوبز يرى أن هناك مساواة في القدرات الطبيعية بين البشر ، سواء كانت بدنية أو ذهنية ، و بسبب هذه المساواة فان هذا لا يجعل لأي شخص القدرة على بث الرعب أو الخوف أو التحكم في شخصا أخر ، فبسبب المساواة في القدرات الطبيعية بين البشر ، يصبح لدي الجميع نفس السعي لتحقيق المكاسب سواء كانت مادية أو معنوية ، و هذا ما يؤدي إلى المنافسة فهي تجعل البشر يغزون لتحقيق الكسب ،و فها يتصارعون من اجل جعل أنفسهم سادة على الآخرين [2]، و يذهب هوبز إلى أن المنافسة هي احد العوامل الرئيسية التي تؤدي الصراع و الشجار و النزاع بين الناس ، فهناك أشياء كثيرة يمكن أن تكون موضع تنافس بينهم ، فهم قد يتنافسون على الثروة ، أو الوصول إلى المناصب الرفيعة أو غيرها من القوى ، و يؤدي ذلك إلى نزاع و شجار عنيف في البداية ثم يتحول إلى عداء و حرب و قتال ، ذلك لان الطريق الذي يسلكه المنافس هو طريق القضاء على خصمه .[3]

- المجد :

يذهب هوبز إلى إن التطلع إلى المجد ، يمكن أن يعد مصدرا رئيسيا للصراع بين الناس و لعل هذا هو السبب في أن الناس لا تجد لذة في المحافظة على الصحبة فقد يشعرون بالضيق ما لم تكن هناك قوة يخشاها الجميع كما يقول هوبز و السبب في رأيه أن كل واحد منهم ينتظر من رفيقه أن يعطيه قيمة معينة ، أو يقدره حق قدره ، وهذا القدر أو

---

[1] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص311-312

[2] علي عبود المحمداوي ، **الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن و خوض فيما ينبغي للعيش معا** ، دار الروافد الثقافية – ناشرون ،لبنان ، 2015 ، ص 117

[3] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص 315

الدرجة التي يعطيها لنفسه ، فعلى نحو ما يقدر نفسه يريد من الآخرين أن يقدروه ، و لما كانت هناك دلائل كثير تشير إلى احتقاره ، أو الحط من قدره ، فان من الطبيعي أن يحاول أن ينتزع من محتقريه قيمة أعظم عن طريق إلحاق الأذى بهم .[1]

و هكذا نجد أن الإنسان يسعى للتأكيد على ذاته و أهميتها و انتزاع الإحترام من الآخرين ، سواء بالنسبة للأشخاص اللذين أهانوه أو أي فرد أخر ، و من اجل إكتساب المجد و الاحترام فإنهم يلجئون إلى الصراع و النزاع من اجل أن يكتسبوا القيمة التي يظنون أنهم يستحقون الحصول عليها .

- انعدام الثقة :

إن المساواة في القدرات الطبيعية بين البشر توقظ الأمل في نفس كل واحد منهم في الظفر بما يريد ، فلو كان هناك تفاوت واضح في القدرات أو لا مساواة ظاهرة ، لحسمت المشكلة من البداية و لفاز الأقوى في هذا السباق فوزا مبينا و لإستسلم الضعيف عندما يتبين له ضعفه و يقر بعجزه عن مواصلة الصراع و الإستمرار في المنافسة، و لكن المساواة الجوهرية في القدرات الجسمية و الذهنية معا بحيث يحدث ضرب من التعادل بين الناس و بالتالي فان ذلك يؤدي إلى يقظة الأمل بصفة مستمرة و هذا ما يؤدي بالفرد إلى مواصلة الكفاح ، و هكذا تظل المنافسة سجالا بين الناس ،و من المنافسة تظهر ضروب مختلفة من العداوة و الخصومة و على هذا النحو تنعدم الثقة بين كل فرد و غيره من الأفراد ،بل بينه و بين كل الناس يقول هوبز :"بسبب إنعدام الثقة بين كل فرد و أخر فانه لا توجد وسيلة لأي رجل لتأمين نفسه بطريقة معقولة مثل الترقب ، سواء بالقوة أو الحيلة أو الخديعة ،من اجل السيطرة على الأشخاص الآخرين ، لأنه لا يمكن أن يرى قوة أخرى كبيرة بما يكفي من اجل الحفاظ على نفسه "[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص 315- 316

[2] Thomas hobbes , **the english works vol 3 leviathan** , p111

أي انه ما دام التجمع البشري لا تحكمه قوة واحدة عامة تبث الرعب في الجميع و تمنع اي شخص من الاعتداء على الأخر و تحفظ سلامة الجميع ، فانه يجب على كل شخصا أن يتولى بنفسه مهمة الحفاظ عليها و حمايتها .

المبحث الثاني : الحق الطبيعي .

يرى توماس هوبز أن أهم ما كان يحرك الإنسان في المرحلة الطبيعة هي الحقوق الطبيعية التي تضمن للإنسان المحافظة على حياته و استمرارها ، و سنحاول في هذا المبحث التفصيل في كل من مفهوم الحق الطبيعي ، و مجموعة الحقوق الطبيعية التي تمتع بها الإنسان في الحالة الطبيعية

تعريف الحق الطبيعي : " إن الحق الطبيعي هو مجموعة الحقوق اللازمة عن الطبيعة الإنسانية من حيث هو إنسان "[1]

فحق الطبيعة (jus naturale) يمت بصلة الى غريزة البقاء فهو من وجهة نظر توماس هوبز حرية كل فرد في استعمال قدرته الذاتية ، كما يشاء ، من اجل حفظ طبيعته الذاتية ، أي حفظ حياته الخاصة .[2]

فالحق بمقتضى الطبيعة ، و هو ما يسميه هوبز بوجه عام jus naturale هو حرية كل إنسان في أن يستخدم قوته وفق ما يشاء هو نفسه من اجل الحفاظ على طبيعته ، و بعبارة أخرى الحفاظ على حياته ، و بالتالي يفعل كل ما يرى ، بحكمه و عقله ، انه أفضل السبل و الطرق من اجل الحفاظ على حياته ، و الحرية هنا تعني غياب المعوقات الخارجية و هذه المعوقات قد تذهب غالبا بجزء من قوة الإنسان على فعل ما يريد و لكنها لا تقدر أن تمنعه من إستخدام القوة التي بقيت لديه طبقا لما يمليه عليه حكمه و عقله . [3]

" الحق الطبيعي يتمثل في الحرية التي يمتلكها كل إنسان في إستعماله لقوته الخاصة كما يريد و ذلك من اجل المحافظة على طبيعته أو بعبارة أخرى على حياته الخاصة و

---

[1] د. جميل صليبا ، **المعجم الفلسفي** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت-لبنان، 1982 ، ص 484

[2] جان توشار ، **تاريخ الفكر السياسي** ، ترجمة د . علي مقلد ، الدار العالمية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت -لبنان ،1983، ص 261

[3] توماس هوبز ، **اللفياثان (الاصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة)** ، مرجع سابق ، ص 138.139

بالتالي يسمح له هذا الحق بفعل ما يعتبره الوسيلة الأكثر ملائمة لهذه الغاية حسب حكمه و عقله"[1]

مما سبق يمكن القول بأن الحق الطبيعي هو حرية الإنسان في استخدام قدراته الطبيعية ، سواء كانت جسمية أو عقلية من اجل الحفاظ على حياته و قد وضع هوبز إجمالا أربعة حقوق طبيعية أساسية و هي على النحو التالي :

- الحق الأول : حق البقاء أو المحافظة على الذات .

هو الأساس الذي نبع منه كل حق أخر ، و هو أساس عقلي لأن نفيه أو رفضه يؤدي إلى الوقوع في تناقض فهو مسلمة بديهية واضحة بذاتها فليس هناك أي شيء يمكن أن يجبر الإنسان على أن يتخلى عن المحافظة على حياته ، بل إنه إذا وجد أي تهديد يمكن أن يهدد حياته و المحافظة عليها فهو يقدم على أي شيء من أجل أن يحول عدا ذلك مثال ذلك إذا حرم الإنسان من الطعام أو أي مادة أساسية و ضرورية من اجل الحفاظ على حياته ، إلا إذا أقدم على شيء يخالف القوانين من اجل الحفاظ على بقائه فإذا حرم الإنسان من الطعام و لم يستطع الحصول عليه بالمال و الإحسان فانه يفعل أي شيء من اجل أن يأكل سواء كان ذلك بسرقة الطعام أو أخذه بالقوة ، إذ ليس مما ينافي العقل أن يبذل الإنسان كل ما في وسعه لكي يحافظ على جسمه و أعضائه من الموت و الألم[2] ، و في هذا الصدد يقول توماس هوبز: " ليس ضد العقل أن يفعل الإنسان كل ما في وسعه للحفاظ على جسده و نفسه من الموت والألم على حد سواء ، وهذا ليس مخالف للعقل الذي يسميه الرجال الحق أو الحرية في استخدام قدراتنا

---

[1] د مختار عريب ، **الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي الى البيواتيقا** ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 120-121

[2] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سبق ذكره ، ص 333 - 334

الطبيعية الخاصة من الطبيعة من اجل أن يحافظ الإنسان على حياته وأطرافه بالقوة التي يمتلكها." [1]

- الحق الثاني : الوسيلة

إذا كان الحق الأول يعبر عن الغاية التي هي المحافظة على الذات ، فان الحق الثاني يعبر عن الوسيلة ، فإذا كان من حق الذات المحافظة على نفسها فانه يترتب عن ذلك حق أخر ألا و هو الحق في استخدام كل الوسائل الضرورية من أجل ذلك ، " وما دامت ضرورة الطبيعة تُجعل الإنسان يشاء ويرغب في أن يستخدم ما هو جيد لأنفسهم وأن يتجنب ما هو مؤلم ولكن الأهم من ذلك هو العدو الرهيب للطبيعة الذي نتوقع منه فقدان كل القوة وأيضًا أعظم الآلام الجسدية في الخسارة لذلك يقوم الرجل بكل ما في وسعه للحفاظ على جسده وأطرافه من الموت والألم ، وهذا ليس ضد العقل الذي يسميه الرجال الحق أو الحرية الخالية من اللوم في استخدام القوة والقدرة الطبيعية الخاصة ، لذلك فمن الحقوق الطبيعة أن يحفظ كل إنسان حياته وأطرافه بكل القوة التي يمتلكها " [2]

لهذا يقول توماس هوبز : " من له حق في الغاية ، له الحق في الوسيلة أيضا "[3] أي انه إذا كان للإنسان الحق في الغاية ، التي تتمثل في المحافظة على الذات فلا بد من أن يتبعها الحق في الوسيلة من أجل تحقيق تلك الغاية فمن أجل تحقيق غاية الإنسان المتمثلة في حفظ بقائه في المرحلة الطبيعية أجاز هوبز استخدام أي نوع من الوسائل من أجل ذلك .

- الحق الثالث :

يترتب عن الحقين السابقين (حق الغاية ، حق الوسيلة) حق ثالث هو أن يكون من حق الإنسان تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق غايته ، التي هي المحافظة على

[1] Thomas hobbes . **the english works** . **vol 4** . p 83

[2] Thomas hobbes . **the english works** . **vol 4** . p 83

[3] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص 335

بقائه ، فلكل إنسان الحق بالطبيعة في أن يحكم بنفسه و يقدر أي الوسائل الضرورية لتحقيق الغاية التي هي المحافظة على الذات ، و يحاول معرفة مقدار الخطر الذي يهدده ، ويقوم بفعل ذلك بنفسه و لا يتدخل فيه أي شخص آخر ، فكل شخص أدرى بقدرته و إمكانياته ، و وسائله الخاصة أكثر من غيره ، و من ثم فهو يعرف أفضل من الآخرين المواقف الخطرة التي تهدد حياته ، و كيف يتم التغلب عليها و ذلك باستخدام أنجح و أجدر الوسائل في نظره للتخلص من تلك الأخطار ، و هذا حقه لا ينازعه فيه أحد .[1]

- الحق الرابع : حق الملكية

الحق الأخير هو حق الملكة و أخذ أي شيء أجده أمامي ،فلا وجود للملكية الخاصة أي أنه ليس من حقك أن تقول (هذا ملكي ، أو هذا ملكك) لأن الملكية في هذه المرحلة مشاع أن صح التعبير، أو لنقل أن الكل يملك كل شيء و بالتالي فلا أحد يملك شيء ، فالطبيعة منحت الإنسان الحق في كل شيء ، لذلك نجد أن الإنسان لا يتوانى في آن يفعل أي شيء يساعده على المحافظة على بقائه ،و معنى هذا أن لكل إنسان الحق في سائر الأشياء ، من حقه أن يفعل ما يشاء ، وقت ما يشاء ، ولمن يشاء ، و أن يمتلك و يستخدم كل ما يريد و بالقدر الذي يستطيع .[2]

هذه الحقوق الأربعة حسب توماس هوبز هي حقوق طبيعية فطرية في الإنسان ، فالحق الطبيعي إذن هو الحرية الغير محدودة التي يمتلكها كل فرد، و لكن إمتلاك كل الناس لنفس الحقوق و رغبة الجميع في تحصيلها و المحافظة عليها تحيلهم إلى صراع لا ينتهي ، و سبب ذلك كما سبق و أن ذكرنا هو المساواة في القدرات لدى كل الناس سواء القدرات الجسدية أو العقلية ، و هنا قام هوبز بوضع فكرة القوانين الطبيعية من أجل الحد من الصراع الموجود بين الناس بسبب الحقوق الطبيعية .

---

[1] المرجع السابق ، ص 335-336

[2] المرجع نفسه ، ص 336-337

المبحث الثالث : القانون الطبيعي .

من أجل التأسيس للعقد الاجتماعي و الدخول في مرحلة الدولة وضع توماس هوبز قانون الطبيعة و سنحاول في هذا المبحث توضيح تعريف قانون الطبيعة و خصائصه بالإضافة إلى تعداد هذه القوانين :

اولا : تعريف قانون الطبيعة

إن قانون الطبيعة هو الذي يأمر البشر بالسعي نحو السلام ، فيجب على كل شخص أن يكون لديه الاستعداد و السعي نحو السلام طالما هنالك أمل في الحصول عليه، و أن يكون مستعدا للتخلي عن حقه في كل شيء بالقدر الذي يراه ضروريا للسلام و لحماية نفسه و الخروج من حالة الحرب ، ولكن هذا لا يكون إلا إذا تنازل البشر معا عن حقوقهم ، و إلا سيجعل نفسه فريسة لمن لم يتخلوا عن حقوقهم .[1]

لقد عرف هوبز القوانين الطبيعية بأنها : " فكرة أو قاعدة عامة يكتشفها العقل ، ليمنع بها المرء من أن يعمل ما فيه دمار لحياته ، أو ما ينتزع وسائل المحافظة على الحياة "[2]

و بذلك نجد أن الحق يختلف عن القانون من حيث أن الحق يعتمد على حرية المرء في أن يفعل الفعل أو أن يمتنع عن فعله ، في حين أن القانون هو الذي يختص بواحد منهما –أي الفعل أو الإمتناع – فالقانون هو الذي يحدد و يلزم .[3]

ثانيا : خصائص قانون الطبيعة :

لقد حدد توماس هوبز مجموعة من الخصائص للقوانين الطبيعية و المتمثلة في :

- أول خاصية لقوانين الطبيعة هي أنها قوانين عقلية ، فهي ليست مجرد اتفاق بين الناس ، بل هي إملاء من العقل ، و بالتالي فإن ما يخالف العقل لا يمكن اعتباره من القوانين الطبيعية ، إذ ليس ثمة قانون سوى القانون الطبيعي الذي يتفق مع عقول

---

[1] توماس هوبز ، **اللفياثان (الاصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة)** ، مرجع سابق ، ص 140

[2] باور احمد حاجي ، **الفلسفة السياسية من كونفشيوس الى هيجل** ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الاردن –عمان ، 2016 ، ص 150

[3] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص 342

جميع الناس ، و بما أن القوانين الطبيعية قوانين عقلية ، فهي قوانين غير مكتوبة يسهل على كل من يستخدم عقله الطبيعي إدراكها بغير تحيز .[1]

- الخاصية الثانية التي تتميز بها القوانين الطبيعية هي أنها قوانين أخلاقية حقيقية حسب هوبز ، فقوانين الطبيعة مثل : العدالة ، الإنصاف ، التواضع ، الرحمة ... أو باختصار القاعدة التي تقول : عامل الناس كما تحب أن يعاملوك به ، هي الضد المباشر لإنفعالاتنا الطبيعية التي تؤدي بنا إلى التعصب و الغرور و الإنتقام ، و لذلك يمكن القول إن القوانين الطبيعية هي التي تقود الإنسان خارج حالة الحرب البشعة التي تخلق بسبب إتباعه لإنفعالاته الطبيعة ، و إذا كان السلم هي الخير الحقيقي و ما يؤدي إليه يجب أن يكون خيرا ، فإن قوانين الطبيعة بذلك تصبح قوانين أخلاقية .[2]
- قوانين الطبيعة هي أيضا قوانين إلهية ، فبما أن القانون الطبيعي ،قانون أخلاقي ، فهو أيضا قانون الهي ، ذلك إن العقل الذي يمثل قانون الطبيعة هو نفسه عطية من الله لكل إنسان حتى يحكم الإنسان على أفعاله و يسيطر على تصرفاته ، و يرى هوبز أن قوانين الطبيعة يبرهن عليها الكتاب المقدس فهي حسبه قوانين سماوية و قد ذكر هوبز اثنتا عشر قانونا من قوانين الطبيعة و برهن عليها من الكتاب المقدس و سنقوم بالتفصيل فيها لاحقا. [3]
- لا يوجد أي عذر لمن يجهل قانون الطبيعة و يكون هذا الجهل حسب هوبز على ثلاثة أنواع : (جهل بالقانون ، جهل بالسلطة ، جهل بالعقوبة) و لا عذر لمن يجهل قانون الطبيعة ، ذلك لان كل إنسان لديه القدر على إستخدام العقل و التمييز السليم ، بمعنى أخر إن لكل إنسان القدرة الكافية على تدبير أموره و إستخدام عقله

---

[1] المرجع السابق، ص 342-343

[2] المرجع نفسه ، ص 343

[3] المرجع نفسه ، ص 344

من أجل إدراك القوانين الطبيعية و قد إستثنى هوبز الأطفال لعدم قدرتهم على الإستدلال ، و المجانين لغياب العقل يقول : " هؤلاء وحدهم الذين يقبل عذرهم إذا ما إنتهكوا القانون الطبيعي" .[1]

بالتالي يمكن القول إن القوانين الطبيعية حسب هوبز هي قوانين عقلية يتم تمييزها بواسطة العقل، كما إنها قوانين أخلاقية إلهية ، يمكن لجميع البشر إدراكها ، لذلك لا عذر لمن يخالفها.

ثالثا : القوانين الطبيعة

سنحاول الآن تقديم القوانين الطبيعية التي قام توماس هوبز بوضعها و هي كالتالي :

- القانون الأول : يعتبر البحث عن السلام هو القانون الأساسي الذي يميله العقل على كل فرد " إن فكرة العقل أو قاعدته العامة هي أنه ينبغي على كل إنسان أن يسعى جاهدا لتحقيق السلام بقدر ما يأمل في بلوغه ، فمن حقه أن يستخدم كل ما تقدمه له الحرب من عون و مزايا "[2] أي أن الإنسان يجب أن يسعى بكل قوته من أجل بلوغ السلام و تحقيقه للخروج من حالة الحرب ، ولكن إن لم يستطع تحقيق ذلك ، فمن حقه الاستفادة من جميع مزايا الحرب و الصراع .
- القانون الثاني : " على الإنسان أن يكون مستعدا ، حين يكون الآخرون أيضا مستعدين ، أن يتخلى عن حقه في كل شيء ، بالقدر الذي يراه ضروريا للسلام و للدفاع عن نفسه ،و أن يرضى لنفسه بقدر من الحرية إزاء الآخرين ، يساوي قدر حريتهم إزاءه ، فطالما أن كل إنسان يتمسك بهذا الحق في أن يفعل أي شيء يود أن يفعله ، يكون البشر جميعا في حالة حرب ، لكن إذا لم يتنازل البشر الآخرون عن

[1] المرجع السابق ، ص 346

[2] صالح مصباح ، **فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز الى كانط** ، جداول للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2011 ، ص 61

حقهم ، على نحو ما فعل ، لا يوجد سبب يدعو أيا كان ليحرم نفسه من حقه ، فهو بذلك يجعل من نفسه فريسة بدلا من إعداد نفسه للسلام"[1] أي أنه يجب على جميع الناس أن يكونوا مستعدين للتخلي عن حقوقهم في سبيل الخروج من حالة الحرب و الوصول إلى السلام و أن يكون التخلي عن الحقوق و الحريات متساويا عند الكل و إلا سيرفض الجميع التخلي عن حقوقهم و حرياتهم .

- القانون الثالث : هو قانون الإفاء بالعهود " ينبغي على الناس أن يفوا بعهدهم الذي أبرموه ، و بدون هذا القانون من قوانين الطبيعة تكون العهود عديمة الفائدة و لا جدوى منها ، و لا تكون سوى كلمات فارغة ،و يبقى حق الناس في كل الأشياء ، أي أننا نظل في حالة حرب ، و فضلا عن ذلك يكون هذا القانون أساس العدل ، فحينما لا يكون هناك تعهد ، لا يمكن أن يكون فعل ما ظلما ، لكن عندما يبرم التعهد ، فان فسخه يكون ظلما ،و الواقع بأنه يمكن تعريف الظلم بأنه : عدم الوفاء بالعهد ، وما لا يكون ظلما ، يكون عدلا ."[2] بالتالي فالقانون الثالث يتحدث عن العهود و الإلتزام بما نبرمه من مواثيق مع الآخرين من أجل بلوغ السلام ، و إلا سيبقى الناس في حالة الحرب و الصراع .
- القانون الرابع : و هو ما يسميه هوبز بالعرفان أو الإحسان و يمكن القول أنه " لا بد أن يقابل المرء إحسان الغير بالإحسان لهم ،و لا أعتبر ذلك جحودا و نكرانا للمعروف يدفع الناس إلى الندم على فعل الخير ، و من ثم فان ذلك يؤدي إلى زوال النوايا الطيبة لفعل الخير ، و ذلك للأريحية و الغيرية ، فلا يكون ثمة ثقة و لا عون متبادل ، و من ثم فسوف يبقون في حالة الحرب و هي تتناقض مع قانون الطبيعة الأول و الأساسي الذي يأمر الناس بأن يسعوا الى السلام"[3] يرى هوبز أن قانون

---

[1] توماس هوبز ، **اللفياثان (الاصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة)** ، مرجع سابق ، ص 140-141

[2] فردريك كوبلستون ، **تاريخ الفلسفة المجلد الخامس** ، ترجمة محمود سيد احمد ،المجلس الاعلى للثقافة للترجمة و االنشر ، القاهرة – مصر ،2003، ص 58

[3] باور احمد حاجي ، مرجع سابق ، ص 152

العرفان من القوانين الأساسية للوصول إلى حالة السلام ، فلا يجب على الإنسان نكران الجميل والخير المقدم من طرف الأخر و إلا ستغيب الإرادة الخيرة و تنعدم الثقة بين الناس .

- القانون الخامس : و هو ما يطلق عليه بقانون الكياسة ، "أي بعبارة أخرى أن يبذل كل إنسان أقصى ما بوسعه حتى يكون مقبولا من الآخرين "[1] فيجب على الإنسان أن يجاهد نفسه من أجل أن يوافق بين نفسه و بين الآخرين و أن يتكيف مع غيره من الناس بحيث يكون رقيق المعشر و لطيفا في المعاملة ، و إذا نظرنا إلى القوانين السابقة فإن كل من يقبل بها و يكيف معها و يعمل على المحافظة عليها ، فسوف يكون إجتماعي النزعة و لين الجانب في المعاملة ، و الشخص الجامح الحرون و صعب المراس ، الذي لا يكترث بالمحافظة على القوانين فهو شخص منطو نافر من الاجتماع بغيره[2] ، فإذا وجدت هذه الصفات عند كل الناس في عبارة عن مقدمة لبدء الصراع و الحرب من جديد ، لذلك وجب على الإنسان أن يسعى ليكون مقبولا من الآخرين و لطيفا في معاملتهم .
- القانون السادس : يتحدث هذا القانون عن التسامح و غفران الخطايا ، " غفران الخطايا هي نفسها دعوة إلى السلام و المحبة ، و من ثم فان التحول للمستقبل يدعونا إلى أن نغفر الأخطاء الماضية التي يرتكبها الآخرون في حقنا ، لا سيما بالنسبة لمن يتوب منهم ، ذلك لأن الغفران و التسامح و العفو و الصفح عن الآخرين ، هي كلها طرق مختلفة للتعبير عن السلام "[3] بمعنى أن على الإنسان أن يعفو و يتسامح عن الأخطاء السابقة ، عندما يعلن الأخر بتوبته و طلبه للصفح و اذا لم يتم ذلك –أي إذا لم يطلب المخطئ الصفح و يعلن توبته ، و لا يتقبل الإنسان توبة

---

[1] توماس هوبز ، **اللفياثان (الاصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة)** ، مرجع سابق ، ص 158

[2] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص 353–354

[3] المرجع النفسه ، ص 355

الإنسان الأخر- ، فهذا يدل على عدم الرغبة في السلام و يحث على مواصلة حالة الحرب و الصراع فيما بينهم ، و هذا يناقض قانون الطبيعة الأول الذي هو الرغبة نحو السلام و السعي جاهدا لتحقيقه.

- القانون السابع : يتحدث هذا القانون عن العقاب و القصاص و هو موجود ، و يعني مقابلة الشر بالشر ، و لكن الأمر المهم حسب هوبز هو أن لا ننظر إلى جسامة الشر في المرحلة الماضية ، بل إلى أهمية و روعة الخير في مرحلة السلام ، فيجب علينا أن نمتنع عن إنزال العقاب بالناس لأي سبب أخر سوى من أجل إصلاح الآخرين و توجيههم ، فلا يجب معاقبة الناس دون سبب أو نفع أو من أجل إصلاح وضعا ما ، و إلا سيكون العقاب هكذا ليس سوى إلحاق الأذى بالآخرين دون سبب و غاية ، و هو أمر يناقض العقل ، فإذا كان الناس يلحقون الأذى و يعاقبون بعضهم دون مبرر معقول فان ذلك سيؤدي إلى الحرب و الاضطراب و الفوضى ، و هذا ما يلغي حالة السلم التي يسعى الإنسان للوصول إليها .[1]
- القانون الثامن : قانون عدم الازدراء " يجب إلا يعلن أي إنسان ، بفعل أو كلمة أو موقف أو حركة ، عن كره و ازدراء اتجاه الأخر ، و انتهاك هذا القانون عموما يسمى إهانة ، إن السؤال حول من هو الإنسان الأفضل لا مكان له في الحالة الطبيعية المحضة ، حيث كل البشر متساوون "[2] لان إزدراء الآخرين و الحط من قيمتهم يولد الكره و البغضاء فيما بينهم و يدخلهم في حالة صراع ، و هذا يعني عودة الإنسان إلى الحالة الطبيعية الأولى ، و يناقض قانون الطبيعة الأول الذي هو أساس كل القوانين ، الذي ينص على رغبة البشر و سعيهم للسلم .
- القانون التاسع : " يوجب القانون التاسع على كل إنسان أن يعترف بالأخر كمساوٍ له بمقتضى الطبيعة ، و إنتهاك هذه القاعدة غرور ،فعلى كل إنسان التسليم بأن

---

[1] المرجع السابق ، ص 356

[2] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 159-160

الطبيعة قد جعلت المساواة بين الناس مسألة أساسية ، سواء أكانت الطبيعة قد جعلتهم بالفعل متساوين أم يغالبهم الإعتقاد بأنهم متساوون ، و يدخلون ظروف السلام و حياة المجتمع المدني على هذا الأساس ، ففي كلتا الحالتين لا بد للجميع من الإعتراف بالمساواة "[1]

- القانون العاشر : يجب ألا يطلب أي إنسان لنفسه ، لدي الدخول في حالة السلم ، أي حق لا يرضى بإعطائه لكل من الباقين ، فيجب على الإنسان أن يسمح للآخرين بنفس القدر من الحقوق و الحريات التي يتمتع بها ، فعندما يسعى الناس إلى السلام فإنه يجب عليهم التخلي عن البعض من حقوقهم و حرياتهم ، و يحتفظون ببعضها الأخر ، و إذا طلب البشر لأنفسهم في هذه الحالة بعض الحقوق التي لا يقبلون بإعطائها للآخرين ، فإنهم هنا يناقضون و يخرقون القانون السابق الذي يأمر ويؤكد بالإعتراف بالمساواة الطبيعية ، و الأشخاص الذين يحفظون هذا القانون نسميهم متواضعين ، و أما الذين ينتهكوه فهم متعجرفين ، و يرغبون بأكثر من نصيبهم ، و هذا يعود بنا إلى الصراع من أجل الحقوق و رغبة كل شخص في أخذ حق الأخر ، لذلك يجب على الجميع تقبل فكرة أن الناس جميعا متساوون .[2]
- القانون الحادي عشر : تكلم ها القانون عند هوبز عن " انه لو أن شخصا وضع فيه الناس ثقتهم ليحكم بين إنسان و إنسان ، فإن أحد قوانين الطبيعة يحكم عليه بأن يلتزم في أحكامه مبادئ العدل و المساواة ، ذلك لأن المرء لو شعر أنه ظلم و أن القضاء لم يكن عادلا ، فإنه ينتهي إلى نتيجة واحدة هي أن الخصومات بين الناس لا يمكن ان تحسم إلا بواسطة الحرب ، و من ثم فان كل إنسان يوضع موضع

[1] باور احمد حاجي ، مرجع سابق ، ص 154

[2] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 160-161

القضاء أو الحكم بين الناس و لا يكون عادلا في القضاء أو يكون متحيزا في حكمة لطرف دون طرف فانه بذلك يخرج عن قانون الطبيعة "[1]

- القانون الثاني عشر : و هو قانون العدالة في التوزيع " الأشياء التي لا يمكن أن تقسم و لا يجوز أن تتجزأ ، يشترك أعضاء المجتمع في الاستمتاع بها كلما كان ذلك ممكنا ، و إلا فان التوزيع لن يكون عادلا ، و ذلك مناقض للإنصاف الذي سبق أن تحدثنا عنه" [2]
- القانون الثالث عشر : هناك أشياء لا يمكن أن يتم تقسيمها بين الناس و لا أن يتم الاستمتاع بها جماعيا ، و في هذه الحالة يتم تحديد أولوية التملك بواسطة القرعة ، لأن التوزيع بالتساوي هو من قوانين الطبيعة و لا يمكن تخيل وسيلة أخرى للتوزيع بالتساوي غير القرعة ، و هناك نوعان من القرعة ، أحدهما إعتباطي و الأخر طبيعي ، فالإعتباطي هو الذي يتم الإتفاق عليه بين المتنافسين ، و الطبيعي هو أن تمنح للبكورة أو الأسبقية ، لذا فإن الأشياء التي لا يمكن تقسيمها أو الإستمتاع بها جماعيا بين البشر ينبغي أن يحكم بها إلى أول مالك لها ، أو أن تمنح إلى أول شخص يضع يده عليها و قد تمنح إلى الإبن البكر أولا.[3]
- القانون الرابع عشر : " يحظر على أفراد البشر أن يكون أي منهم قاضيا لنفسه ، إذ لما كان يفترض في كل إنسان أنه يحرص عند قيامه بأي عمل على مراعاة مصلحته و منفعته الخاصة ، فإنه ما من إنسان يمكن إن يعد حكما أو قاضيا ملائما للبث في قضية يكون هو طرفا فيها ،فإذا كان ما من إنسان يصلح لأن يكون قاضيا في دعواه هو و بالمقابل إذا كان السماح لأحد طرفي القضية بأن يغدوا قاضيا ، لا بد أن يقترن بموجب قانون المساواة بالسماح لمنافسه أيضا بأن يغدو قاضيا ، فإن النتيجة

[1] باور احمد حاجي ، مرجع سابق ، ص 154-155

[2] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 161

[3] المرجع نفسه ، ص 161-162

هي إذا النزاع أي سبب الحرب سيظل على ما هو عليه من دون حسم ، الأمر الذي يخالف قانون الطبيعة"[1] هذا و بالإضافة إلى ذلك لا يمكن القبول بأي شخص كحكم أو قاضي في قضية يكون قد تحصل فيها على فائدة من أحد الطرفين " ينبغي إلا يقبل كحكم في أية قضية إنسان يظهر أنه يحصل على فائدة أو شرف أو متعة جراء إنتصار أحد الأطراف ، أكبر مما يحصل عليه جراء إنتصار الأخر فهو قد قبل رشوة ... و بهذا أيضا فإن الخلاف و حالة الحرب يستمران بصورة مخالفة لقانون الطبيعة "[2]

هذه هي مجموعة القوانين الطبيعية التي وضعها توماس هوبز من أجل الخروج بالإنسان من حالة الحرب و دخوله في حالة السلم ، و أهم ما يميز هذه القوانين إنها قوانين عقلية و ليست مجرد إتفاق بين الناس ، فهي من إملاء العقل السليم ،و بالتالي فيمكن القول إن ما يضاد العقل السليم فهو يضاد قوانين الطبيعة أيضا ، " تلك هي قوانين الطبيعة التي تلزمنا بنشدان السلام أينما كان ، فإن تعذر كان علينا أن نترقبه لنعمل على تحقيقه كلما سنحت الفرصة ، كما تلزمنا هذه القوانين بالمحافظة على تعهداتنا و الوفاء بما قطعناه على أنفسنا ، و بالعرفان بالجميل لا بنكرانه ، كما توصينا بالحلم و المعاملة الطيبة ، و الإمتناع عن الإنتقام و عن القسوة و الإهانة و الكبرياء ، و تأمرنا بالعدل و الإحسان و الإعتدال ...بإختصار هي أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به "[3]

[1] باور احمد حاجي ، مرجع سابق ، ص 155

[2] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 162

[3] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص 362

الفصل الثاني:

الاجتماع المدني و طبيعة العقد الاجتماعي عند هوبز.

- **المبحث الأول: العقد الاجتماعي و أشكال الحكم عند هوبز.**
- **المبحث الثاني : السيادة المطلقة و الإرادة الفردية للمواطن عند هوبز.**
- **المبحث الثالث : القوانين المدنية عند هوبز.**

المبحث الأول: العقد الاجتماعي و أشكال الحكم عند هوبز

لقد كان الإنسان في الحالة الطبيعية يعيش في حالة من الحرب والصراع من أجل حفظ بقائه ، و لكن هذه الحروب و الصراعات التي كان يعيشها الإنسان في الحالة الطبيعية كانت تشكل خطر و تهديدا دائما على حياته و على حياة جميع الناس ، و من أجل عدم وقوع ذلك قام الإنسان بالتخلي عن بعض حقوقه الطبيعية ، و إلتزام الجميع بمجموعة من القوانين الطبيعية التي تتيح للإنسان أن يخرج من حالة الحرب إلى حالة السلم و يدخل إلى الحياة المدنية و ذلك عن طريق العقد الاجتماعي ، و قبل الخوض في مسألة العقد الاجتماعي عند هوبز سنحاول وضع تعرف للعقد الاجتماعي .

لقد كان توماس هوبز أول فيلسوف سياسي في العصر الحديث ، يقف في وجه التراث القديم – أي التراث اليوناني و الوسيط – و وضع نظرية مخالفة كليا في السياسة و حلل قيام و نشأة الدولة و المجتمع المدني تحليلا عقليا خالصا ، و عارض فكرة أرسطو المتمثلة في أن الدولة تطور طبيعي و أن الإنسان اجتماعي بطبعه و يميل إلى الحياة المدنية ، كما عرض الأفكار الدينية السائدة في العصر الوسيط المتمثلة في أن الملك يحكم بأمر من الله و انه مسئول أمام الله فقط ، وليس أمام احد من رعاياه ، و بذلك يرى هوبز أن الدولة عبارة عن مجتمع صناعي ، و الفرق بين الطبيعي و الصناعي هو أن الطبيعي يتمثل فيما نجده على ما هو عليه و يخرج عن حدود قدرتنا ، أما الصناعي فهو ما يقع داخل حدود الفعل البشري و قدرة الإنسان ، و من هنا ذهب هوبز إلى أن الدولة حيوان صناعي يخلقه الإنسان بإرادته الخاصة ، فالسلطة و السيادة و النظام هي كلها صفات الدولة الصناعية و ليست أمور طبيعية في المجتمع البشري ، لأن الطبيعة الحقيقة للإنسان تتمثل في الحالة الطبيعية التي هي حالة من الفوضى و الصراع بين كل الأفراد من أجل المحافظة على نفسه و السيطرة على الآخرين.[1]

---

[1] امام عبد الفتاح امام ، **الاخلاق و السياسة (دراسة في فلسفة الحكم)** ، مجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ،2002 ، ص 266-267-268

أولا : تعريف العقد الاجتماعي و طبيعته : "العقد الاجتماعي (contrat social) هو إتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يوجب كل واحد منهم و هو في الحالة الطبيعية أن يعهد في شخصه و في كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة ."[1] أو هو " جملة الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية ، و بمقتضاها يضع كل فرد شخصه و قواه تحت إرادة المجتمع "[2]

و بالتالي يمكن القول أن الحالة الطبيعية كانت تؤدي إلى صراع و حرب دائمة بين الأفراد ، و الوسيلة الوحيدة التي تضمن إستمرار حالة السلم عند هوبز تتمثل في إقامة سلطة مشتركة قوية تجبر جميع المتعاقدين على احترام و إتباع قوانينها ، كما أن هذه السلطة تدافع عن جميع المتعاقدين و تحمي حقوقهم و حرياتهم من أي خطر سواء كان خارجي آم داخلي .[3]

و حسب هوبز فانه على جميع المتعاقدين أن يطيعوا و يتبعوا السلطة المختارة من طرف المتعاقدين " كما لو كان كل فرد يقول للآخر : إنني أخول هذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال و أتخلى له أو لها عن حقي في أن يحكمني أو تحكمني ، شرط أن تتخلى له أو لها أنت عن حقك و تجيز أفعاله أو أفعالها بالطريقة عينها. "[4] و من اجل ضمان سير العقد لا بد أن يكون الحاكم أو صاحب السلطة صاحب قوة ليضمن على جميع المتعاقدين إحترام العقد الذي تم الاتفاق عليه "الأمر الذي يوجب وجود قوة ضاغطة لها السيادة غلى الجميع، و من يملك هذه القوة يكون له ما يمكنه من أن يضطر المتعاقدين على إحترام تعاقداتهم و أن يفرض عليهم عقوبات تتجاوز النفع الذي يحزونه من وراء خيانة العقود و من هنا لا توجد إلا عاطفة الخوف التي نعتمد عليها، و العقود بلا سيف ليست سوى ألفاظ كما يقول هوبز، فيجتمع عدد من الناس و يتفقون على اختيار حاكم أو هيئة حاكمة تمارس سلطتها

---

[1] جميل صليبا ، مرجع سابق ،ص 82

[2] ابراهيم مدكور ، **المعجم الفلسفي** ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، القاهرة ، 1983، ص 119

[3] باور احمد حاجي ، مرجع سابق ، ص 157

[4] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 180

على الجميع و يتنازلون لها عن كل سلطاتهم و بهذا يوجد الليفياثان الإله الأرضي الذي يدينون له جميعا بالسلام و الحماية "[1]

إن العقد الاجتماعي الذي وضعه توماس هوبز يجب أن لا يكون الحاكم طرفا فيه ، فالعقد يكون بين الأفراد جميعا من أجل أن يضعوا حاكما يحكم بينهم و يضمن لهم بقائهم و حمايتهم "إن السيادة تقوم على عقد ، و لكنه ليس عقدا بين الحاكم ، و بين رعياه ، بل عقد بين أفراد هم الذين يقررون أن ينصبوا على أنفسهم حاكما فالعقد هو الذي يؤسس السيادة، لا الذي يحدها ، و يوجد الإهتمام بالسلام في أصل العقد و هو إهتمام أساسي لدي هوبز ، و في النهاية لا هدف لمن يتنازل عن حقه أو ينقله و لا حافز له إلا أمن شخصه الخاص في حياته و في إستعمال وسائل حفظها "[2] فالعقد المبرم يجب أن يكون بين الموطنين فيما بينهم و لا دخل للحاكم أو السلطة في هذا العقد ، لأنه إذا كانت السلطة الحاكمة طرفا في العقد فهذا الأمر يحد من سلطتها و يقوضها " إن العقد عند هوبز ليس عقدا بين المواطنين و الحاكم كما سنجد في الفلسفات السياسية الأخرى التي تناولت العقد و إنما إتفاق بين المواطنين و بعضهم على طاعة السلطات الحاكمة التي تتفق عليها الأكثرية ، فعندما يتم إختيار السلطة يفقد المواطنون أنفسهم كل حقوقهم إزاءها بإستثناء ما تهبه لهم هذه السلطة ،و ليس لهم بأي حال من حق الثورة عليه و ذلك لأنه ليس هناك بين الحاكم و المواطنين أي عقد في حين أن المواطنين فيما بينهم ملزمين بإحترام سلطة هذا الحاكم بمقتضى العقد الذي تم بينهم "[3]

إذن فالعقد الاجتماعي تعهد بين المواطنين فيما بينهم ، تلزمنا به القوانين الطبيعية ، و يرى هوبز إن طبيعة العقد يجب إن تكون بين البشر فحسب ، و قد استبعد هوبز نوعين من التعهدات :

[1] اميرة حلمى مطر ،**الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس** ،ط5 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1995، ص 61-62

[2] جان توشار ، **تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار ج 2**، مرجع سابق ، ص 450

[3] اميرة حلمى مطر ، مرجع سابق ، ص 62

- النوع الأول : إستبعد أن يقوم الإنسان بوضع تعهدات مع الحيوانات ، لأن ذلك مستحيل لأنها لا تفهم و لا تتكلم لغتنا ، و لا تقبل أي تخلي عن حقوقها ، و بدون القبول و التخلي و التنازل عن الحقوق الذي يجب أن يمس جميع الأطراف لا يمكن أن يكون ثمة تعهد .
- النوع الثاني : لا يمكن إبرام أية عقود أو تعهدات لله ، لان ذلك مستحيل ما لم يتم ذلك عن طريق واسطة كأن يتحدث الله إلى شخصا ما عن طريق الوحي ، أو وجود شخصا ما ينوب عنه و بإسمه ، و إلا لا نستطيع أن نعرف إذا تم القبول بتعهداتنا أولا .[1]

بالتالي فمن أجل نجاح و ضمان سير العقد لا بد من أن يكون مقبولا و يتم فيه التنازل من جميع الأطراف عن حقوقهم و حرياتهم لصالح شخصا ما و سلطة معينة توافق على تولي أمورهم و الحكم فيما بينهم و سن القوانين لهم .

و سيادة الحاكم أو صاحب السلطة الذي تم إختياره من طرف المتعاقدين ، لا بد أن يتمتع بالسلطة المطلقة " سيادة الحاكم عامة مطلقة شاملة غير منازع فيها : فهو الرقيب على الشعب و هو الذي يضع القوانين فينظم العلاقات بين المواطنين و يقر السلام و يعلن الحرب و يختار الوزراء و المستشارين و يعين الموظفين ...و لم يترك هوبز للمواطنين قسطا وافرا من الحرية ، فإرادة الحاكم هي مصدر القانون ، و لكن ليس معنى هذا أن القوانين التي يضعها الحاكم تكم الأفواه و تغل الأيادي ، و إنما هي تستهدف تحقيق الخير العام ، يكبح جماح الأفراد عن الإندفاع وراء منافعهم الخاصة و الإنزلاق مع أنانيتهم."[2]

و حسب هوبز فانه ما دام صاحب السلطة يتمتع بكل القوة من اجل الحكم و حماية رعياه ، فسوف تصبح له السيادة جميعا و كل من عداه هم الضعاف الذين يجب أن يخضعوا لإرادته

---

[1] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص 377

[2] محمد فتحى الشنيطي ، **نماذج من الفلسفة السياسية** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،الإسكندرية ، مصر ، 2016، ص50-51

التي هي القانون ، و من ثم فليس لهم حق الثورة عليه أو تغيير شكل السيادة أو شكل الحكم مدام يحفظ لهم أمنهم و سلامتهم التي هي الأساس التي أقيم عليه العقد. [1]

من هنا فان هوبز يؤكد بالسيادة المطلقة سواء كانت لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، فصاحب السيادة يملك سلطة مطلقة لا حدود لها ، فالأفراد قد تنازلوا عن جميع الحقوق و الحريات التي كانوا يملكونها في الحالة الطبيعية للحاكم او صاحب السيادة ، و بالتالي لا يحق لهم المطالبة بإعادة تلك الحقوق و الحريات لأن ذلك يؤدي إلى قيام الفوضى و الحروب مثل الحالة الطبيعية ، و الحاكم ليس ملزم أمام رعيته بأي شيء لأنه لم يكن طرفا في العقد و بالتالي فهو مزال يحتفظ بكل الحقوق و الحريات التي يملكها في المرحلة الطبيعية إلا شرط وحيد و هو توفير الحماية و المحافظة على سلامة المواطنين لان ذلك هو السبب الرئيسي الذي تخلى عنه الناس عن حقوقهم و حرياتهم فإذا لم يجد المواطنون الحماية و الأمن متوفرا من طرف الحاكم فهم سينقلبون عليه ، لأن سبب الرئيسي لقيام العقد هو رغبة الناس في الخروج من الحالة الطبيعية و عيش حياتهم في أمن و سلامة .

و يمكن تحديد ثلاثة ملامح رئيسية للعقد الاجتماعي عن توماس هوبز و التي تتمثل في :

- إن المشاركين في هذا العقد هم الأفراد و ليس الجماعات من أي نوع ، فالأفراد المتساوون في الحقوق و الحريات الطبيعية يقومون بإبرام عقد يتنازلون فيه عن حقوقهم و حرياتهم لصالح شخص أو مجموعة من الأشخاص تمثل السلطة الحاكمة ، شرط أن لا يكون صاحب الحكم جزءا من العقد.
- يجب أن يكون هناك خضوع من طرف الأغلبية للحاكم أو السلطة المختارة ، و بالتالي لا وجود لأهمية في معارضة الأقلية لان للحاكم السلطة و القدرة على القضاء عليهم مدام مؤيد من طرف الأغلبية .

---

[1] عبد الرحمن خليفة ، **إيديولوجيا الصراع السياسي دراسة في نظرية القوة** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،1999، ص 82-81

- إن الغاية الأولى من هذا العقد هو تحقيق الأمن الداخلي ، و مقاومة الخطر الخارجي ، و يجب أن تكون تلك الغاية هي الشرط الأساسي في وجود الدولة.[1]

هكذا يقوم العقد الاجتماعي عند هوبز الذي يقوم على تحديد سلطة حاكمة للدولة ، و تكون هذه السلطة ذات سيادة مطلقة.

ثانيا : أشكال الحكم عند هوبز :هناك العديد من أشكال أنظمة الحكم ، و قد قسم توماس هوبز أشكال أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنظمة و هي : النظام الملكي ، الديمقراطي ، الأرستقراطي .

النظام الملكي هو أن توضع السيادة و السلطة في يد شخصا واحد ، و النظام الديمقراطي هو أن توضع السلطة في يد مجموعة من الأشخاص تمثل جميع الناس المتعاقدين ، أما النظام الارستقراطي فهو أن تكون السيادة و السلطة عند مجموعة أو لجنة من الشعب و ليس الشعب كله أي فئة خاصة " عندما يكون الممثل شخصا واحدا ، تكون الدولة على شكل النظام الملكي ، عندما تكون المجموعة هي مجموعة كل الذين أرادوا التجمع تكون الدولة على شكل ديمقراطية أو دولة شعبية ، و عندما تكون المجموعة مجموعة قسم دون سواه ، تسمى الدولة بالدولة الارستقراطية."[2]

و يرى هوبز انه لا وجود لأنظمة حكم أخرى ، و أشكال الحكومات الأخرى التي ظهرت عبر التاريخ هي عبارة عن الأنظمة السابقة نفسها و لكن بعد فسادها و قد تم إطلاق علها تسميات أخرى لا غير : الطغيان و هي حكومة الفرد الظالم ، و الأولجاركية هي حكومة الأغنياء و الأعيان ، أما الفوضوية فهي حكم الدهماء و الرعاع التي تتبع أهواءها المتقلبة ، هذه الحكومات هي نفسها الحكومات الفاسدة عن أرسطو ، غير أنه هوبز فهي تمثل السخط و عدم الرضا عند الناس " المواطنون الذي لا يرضون عن الملكية يسمونها حكومة الطغيان

[1] فضل الله محمد اسماعيل ، **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث** ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر ، مصر ، 2006 ،ص 17-18

[2] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 193

، و الذين لا تعجبهم الارستقراطية يسمونها بالأوليجاركية ، أما الذي يغضبون من الديمقراطية فيطلقون علها اسم الفوضوية و هي كلمة تعني نقص الحكومة ، و إن كنت اعتقد انه ليس ثمة إنسان يمكن أن يعتبر نقص الحكومة هو نفسه نوع جديد من الحكومة أيا كان شكلها."[1]

و يذهب هوبز إلى أن الفرق بين هذه الحكومات ، لا يكمن في الفرق من ناحية السلطة لأن الكل لديهم سلطة مطلقة ، و لكن الفرق من ناحية القدرة و الأهلية على تحقيق الأمن و الاستقرار و حماية الشعب و نشر السلام بين الناس فتلك هي الأهداف التي من أجلها قامت الحكومة ، و من الممكن القول أن الحكومة الديمقراطية من الناحية العقلية اسبق أشكال الحكومات الثلاثة ، لأن تجمع الناس لإنشاء الدولة هو نفسه ضرب من السلوك الديمقراطي ،لكن على الرغم من الأسبقية المنطقية للديمقراطية فان صلاحيتها لنشر السلام و الأمن بين الناس في رأي هوبز ، اقل من النظام الملكي و بالتالي فإن هوبز يقر بأن النظام الملكي هو أحسن أشكال أنظمة الحكم .[2]

عند المقارنة بين النظام الملكي و النظامين الباقيين سوف نلاحظ الأسباب التي بسببها إختار توماس هوبز النظام الملكي عن باقي الأنظمة :

- اولا : أن أيا من يكون ممثلا للشعب يكون أيضا داعم لشخصه الطبيعي فبرغم من أنه يسعى للمحافظة على المصلحة العامة و لكنه أيضا حريص على مصحلته الخاصة التي تمسه و عائلته و حلفاءه، و إذا حدث تعارض بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة فسوف يفضل غالبا مصلحته الخاصة و ذلك لأن البشر يتبعون أهواءهم ، و في النظام الملكي لا فرق بين المصلحة العامة و الخاصة لأنها تكون متحدة في النظام الملكي ، فالمصدر الوحيد لثروات و سلطة و شرف [*]**العاهل** هو

[1] امام عبد الفتاح امام ، **توماس هوبز فيلسوف العقلانية** ، مرجع سابق ، ص 388–389

[2] المرجع نفسه ، ص 389

[*] **العاهل(Sovereign)** : هو ملك الدولة ويعتبر رأس الدولة ، و حسب هوبز فهو صاحب السلطة المطلقة وهو صاحب السلطة السيادية (Sovereign Power)، وكل فرد آخر غيره "رعية" تخضع لأمره .

ثروات و قوة و سمعة أفراد مملكته فالملك قد يكون ثريا ، و لكنه عديم المجد و يفتقد للأمن ، حين يكون أفرد مملكته فقراء و محتقرين و ضعفاء فهنا تكون مصلحة الملك من مصلحة الشعب .

- ثانيا: إن قرارات العاهل تخضع لعدم الثبات بسبب الطبيعة البشرية و لكن في أنظمة حكم المجموعات و إضافة إلى عدم الثبات الأتي من الطبيعة البشرية يظهر أيضا عدم ثبات بسبب العدد فيمكن أن يكون لكل شخص في المجموعة رأي مخالف للأخر.
- ثالثا : لا يمكن للعاهل أن يكون في خلاف مع نفسه من أجل قرار أو رغبة أو مصلحة بينما يمكن للمجموعة أن تكون على هذا الشكل مما قد يؤدي إلى ظهور نزاعات و مشاكل داخلية . [1]

كل هذه الأسباب هي التي جعلت هوبز يقر بأن النظام الملكي هو أحسن و أفضل أشكال الحكم ، و الملك عند هوبز يمكن أن يكون مستبدا ، و لكن حتى أسوأ استبداد فهو أفضل من الفوضى و الحرب زد على ذلك أن مصالح الملك تكون في الكثير من النقاط عدلا لمصالح رعياه ، فهو أغنى إذا كانوا هم أغنى ، و أمن إذا التزموا حدود القانون و هكذا[2] ، و لكن هذا لا يعني عدم وجود بعض النواقص في هذا النظام .

من النواقص الموجودة في النظام الملكي هي أن كل فرد قادر على أن يجرد من كل ما يملك ، بسبب قدرة شخص واحد على إثراء شخص مقرب أو متملق و لكن هذه السيئة موجودة في الأنظمة لان الكل لديهم سلطة مطلقة ، و من سيئات النظام الملكي أن السلطة قد تنتقل الى شخص قاصر لا يمكنه التمييز بين الصواب و الخطأ و إستخدام سلطة القاصر من طرف أشخاص آخرين يحكمون باسمه .

---

[1] توماس هوبز ، مرجع سابق ،ص 196-196-197

[2] برتراند رسل ، **تاريخ الفلسفة الغربية (الكتاب الثالث)** ، ترجمة محمد فتحى الشنيطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1977، ص 96

المبحث الثاني : السيادة المطلقة و الإرادة الفردية للمواطن عند هوبز.

سنعالج في هذا المبحث فكرة السيادة من منظور توماس هوبز و فيما يتمثل دور صاحب السيادة و ما له من حقوق ، و معرفة موقع الإرادة الفردية للمواطن في ظل السيادة المطلقة عند هوبز .

أولا : تعريف السيادة

" تقال على الشخص الفردي أو الجماعي ، الذي تعود إليه ،قانونا ، السلطة التي تصدر عنها كل السلطات الأخرى ، و تقال أيضا على الملك "[1] و إذا أخذنا السيادة من وجهة نظر هوبز فهو يقصد بالسيادة sovereignty " ذلك الفرد أو تلك الهيئة الذي أو التي تمتلك سلطة الإرادة التي تنازلت عنها الأغلبية ، في مقابل منح تلك الأغلبية حياة أمنة مطمئنة "[2] ولا بد أن يكون الملك أو الهيئة الحاكمة ذات سيادة مطلقة فحسب هوبز فان وجود سلطة مطلقة خير من عدم وجود سلطة على الإطلاق " السلطة ذات السيادة هي اقل أذى من انعدام السلطة ،فسيادة الدولة المطلقة هي أفضل من خطر الفوضى التي تؤدي إليها الحرية الفردية الأنانية "[3] و قد منح هوبز لصاحب السيادة مجموعة كبيرة من الحقوق جعلته هو صاحب الكلمة الأولى في الحكم حسبما يراه صالحا وفق وجهة نظره دون الاهتمام بأي رأي أخر و هذا ما جعل هوبز يشتهر في نظريته في القانون بقوله " إن القانون هو إرادة الحاكم "[4] و بالتالي يمكن القول إن للحاكم أن يفعل كل ما يريد و لكن لا بد له من توفير الخير الوحيد المرغوب من جميع الناس و هو السلام ، لان الأساس في قيام العقد و تخلي الناس عن حقوقهم و حرياتهم لصالح الحاكم هو من أجل أن يعيشوا في أمن و سلام ، وعليه فإن

---

[1] اندريه لالاند ، **موسوعة لالاند الفلسفية** ، ترجمة خليل احمد خليل ، منشورات عويدات ، ط2 ، بيروت ، 2001، ص 1321

[2] فضل الله محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 18

[3] عصام سليمان ، **مدخل الى علم السياسة** ،دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت ، 1989 ، ص202

[4] عبد الرحمن خليفة ، مرجع سابق ، ص 74

الحاكم صاحب السيادة هو الذي يعود له تقرير كل شيء "السيد هو الذي يعود له ، من الآن فصاعدا ، أن يقرر قطعا ما هو الخير و الشر ، و العدل و الظلم ، و ما لك و ما لي ، و كذلك أن يقوم بدور الشرطة الفكرية أي المتعلقة بالآراء و الذاهب ، و كذلك بدور الشرطة المسماة الروحية ، وذلك بالقدر الذي تتطلب فيه حاجات السلام أن يمتلك كل هذه الحقوق "[1]

و من أجل توضيح فكرة السيادة المطلقة عند هوبز و كيف أن الملك يملك كل السلطة في الحكم كما يريد ، وضع هوبز مجموعة من الحقوق التي يمتلكها صاحب السيادة دون غيره من الناس و تلك الحقوق تتمثل في :

- الحق الأول من حقوق صاحب السيادة هو حق العقاب أو الحق في ممارسة السلطة البوليسية ، و بالتالي فليس من حق المواطنين المقاومة و رفض الخضوع للعقاب ، لأنهم تعهدوا فيما بينهم بطاعة صاحب السيادة و منحه كل الحرية ، و بما أن صاحب السيادة لم يقم بأي تعهد بينه و بين الرعية فهو ليس طرفا في العقد المبرم ، و بالتالي فإنه لا يمكن أن يضر أو يؤذي أي شخص ، و لا يقترف ظلما لأن الظلم و الضرر ، بالمعنى الدقيق عند هوبز ليس شيئا سوى عدم الوفاء بالعهد و صاحب السيادة لم يبرم أي تعهد مع المواطنين و بالتالي فان مسألة أن يكون الملك ظالما مسألة باطلة ، و فضلا عن ذلك فإن صاحب السيادة يمثل إرادة كل الرعايا الذين وقعوا العقد و نصبوه حاكما عليهم ، فإن أي شخص يتهم صاحب السيادة بالضرر أو الأذى ، فانه يتهم نفسه ، و لذلك فإن صاحب السيادة لا يمكن ان يتعرض للعقاب عن طريق رعاياه .[2] فعن طريق العقاب يتم حفظ سلامة و أمن المواطنين من أي خطر أو تعدي من الأخر " يتوقف الأمن على وجود حكومة تملك القدرة على

---

[1] جان جاك شوفالييه ، **تاريخ الفكر السياسي (الكتاب الثاني)** ، ترجمة محمود عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1985 ، ص 331

[2] ليو شتراوس و جوزيف كروبسى ، **تاريخ الفلسفة السياسية ج1** ، ترجمة محمود سيد احمد ، المجلس الاعلى للثقافة ، ب ط ، القاهرة ، 2005 ، ص 587 -588

حفظ السلام و تطبيق العقوبات التي يحتاج إليها للحد من ميول الإنسان ألّلاجتماعية و الموجودة فيه بالفطرة ."[1]

- الحق الثاني من هذه الحقوق يتمثل في حرية الحاكم في تقدير و إختيار الوسائل التي يراها ضرورية من أجل تحقيق الأمن و السلام في الدولة ، لأنه قد تم تنصيبه حاكما و منحت له السلطة المطلقة من اجل هذه الغاية ، و من هنا لا يحق للرعايا الاحتجاج و معارضة قراراته لأنهم هم الذين تخلو عن حقوقهم لصالحه و أعطوه حق التصرف .[2]
- الحق الثالث حق التحكم في جميع السلطات (سلطة التشريعية ، السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية) فكل السلطات يجب أن تكون في أيدي صاحب السيادة ، لأن الناس لا يطيعون أوامر أولئك الذين لا يملكون لديهم سببا للخوف منهم ، كونهم مثلهم يمتلكون نفس القدر من الحقوق و الحريات ،و بالتالي من غير المنطقي منح السلطة لشخص دون الأخر ، لذلك وضع هوبز كل السلطات تحت تصرف الملك لأن لديه سلطة مطلقة لا يستطيع أحد معارضتها " إن صاحب السيادة لديه كل سلطة إصدار القواعد و القوانين (السلطة التشريعية) و لديه كل سلطة إصدار الأحكام (السلطة القضائية) ، كما أن لصاحب السيادة مطلق الحرية في اختيار المستشارين و الوزراء و كبار موظفي الدولة سواء في وقت السلم أو زمن الحرب (السلطة التنفيذية) و هذا ما جعل هوبز يشتهر في نظريته عن القانون برأيه القائل : إن القانون هو أمر صاحب السيادة ."[3]
- الحق الرابع هو حق الحكم على الآراء و المعتقدات و المذاهب ، و معرفة هل هي مناسبة أو مضرة بالسلم و الأمن العام " بعض الأفكار و المذاهب قد تمثل خطرا

---

[1] جورج سباين ، **تطور الفكر السياسي (الكتاب الثالث)** ، ترجمة راشد البراوى ، دار المعارف ، مصر ، 1971 ، ص 198

[2] مختار عريب ، مرجع سابق ، ص 129

[3] باور احمد حاجي ، مرجع سابق ، ص 161-162

على الأمن بدعوتها إلى الثورة ضد الحاكم و إباحة حتى قتلهم أو محاولة إخضاعهم لسلطة أعلى من السلطة التي حصلوا عليها بواسطة العقد الاجتماعي ، و كنتيجة لهذا ، فإنه من حق الحاكم أن يراقب ما يقدم من برامج و أفكار في المدارس و الجامعات من أجل إزاحة ما يراه فاسدا و مغرضا منها لكي لا يؤدي إلى إثارة البلبلة و تنمية روح التمرد و العصيان ."[1]

- الحق الخامس هو حق الملكية فالحاكم هو المتحكم في الملكية و هو الذي يملك كل شيء و له الحق في التصرف فيها كما يشاء و لديه صلاحية توزيعها على من يريد من الأفراد من أجل الإستفادة منها أو الإستمتاع بها و حتى في حالة منحه الملكية إلى فرد ما فإن لديه الحق في استرجاع تلك الملكية منه مرة أخرى " إن تنظيم الملكية يعتبر مظهرا من مظاهر ممارسة السيادة الكاملة من قبل الحاكم... و السيد المطلق هو وحده صاحب الحق بتوزيع الملكيات ، و هذا يعني أنه هو وحده المالك الفعلي و إن الأفراد لا حق لهم إلا في التمتع فقط بهذه الملكية و الانتفاع بها ، فملكية الأفراد لا يمكن أن تكون أو تدوم إلا برضا الدولة و بكلمة أخرى فهي ليست سوى امتياز أو رخصة تمنحها الدولة"[2]
- الحق السادس هو الحق الخارجي الذي يتمثل في حق إعلان الحرب و توقيفها ، فوظيفة الحاكم هي حماية المواطنين من بعضهم البعض داخليا ، و حمايتهم من كذلك من أعداء الخارج و الدول الأخرى التي تمثل خطرا على بقاء الدولة و سيادتها و سلامة مواطنيها "إن حال الجمهورية في علاقتها مع الجمهوريات الأخرى هي نسخة لحال الأفراد في الطور الطبيعي ، إنها حالة حرب و عدوان ، للقيام بهذه الوظيفة على أحسن وجه ، يحتاج الحاكم إلى تعيين جواسيس في كل البلدان ليزودوه

---

[1] مختار عريب ، مرجع سابق ، ص 130

[2] مهدي محفوظ ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، مصر ، 1990 ، ص 85

بالمعلومات الضرورية للقيام بعمله ... كما يحتاج إلى إحتياط في المئونة و الجند و الأسلحة و المال ، و هذا ما يمنحه حق فرض الضرائب و تحديد مستواها حسب ما يحتاجه الجيش ، و الحاكم هو القائد الأعلى لهذا الأخير و المتصرف في شؤونه العسكرية و المالية و الإستراتجية ."[1]

- الحق السابع المتمثل في حق الحكم و فصل النزاعات بين الأفراد " إن حق الحكم ، أي حق سماع و فصل النزاعات التي قد تطرأ في موضوع القانون أو في مسألة متعلقة بالوقائع ، هي من صلاحيات السلطة المطلقة في الواقع ، ما لم يفصل في النزاع ، فلن يكون الفرد محميا من ضرر الآخرين ، و تكون القوانين الأخرى حول خاصتي و خاصتك عبثية و بالتالي يجد كل شخص ، بحكم قابليته الطبيعية و الضرورية للمحافظة على بقائه...مما يشكل حالة الحرب و يناهض الهدف الذي من أجله أنشئت كل دولة."[2]
- الحق الثامن يتمثل في حق الحاكم في مكافأة الأفراد و تكريمهم أو إنزال العقوبات بهم فيما يخدم مصلحة الدولة " يترتب على الحاكم المطلق أمر مكافأة الأفراد بالأموال و التكريم ، و أمر إنزال العقوبات الجسدية أو المالية بهم ، أو إلحاق العار بهم ، و ذلك إستنادا إلى القانون الذي سبق و وضعه ، أو عند انعدام وجود القانون ، استنادا إلى ما يعتبره الأكثر تلاؤما لتشجيع الناس على مساعدة الدولة أو على صرفهم عن الإساءة إليها ."[3]

هذه كانت مجموعة الحقوق التي يتمتع بها صاحب السيادة المطلقة عند هوبز ، و يجب الإشارة إلى إن هذه الحقوق هي عبارة عن مزيج بين الحقوق التي يتمتع بها الحاكم دون باقي الأفراد جميعا ، بالإضافة إلى نوع من الواجبات اتجاه رعياه من اجل أن يضمن

---

[1] مختار عريب ، مرجع سابق ، ص 133

[2] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 188

[3] المرجع نفسه ، ص 189

خضوعهم المطلق لسلطته ، و لكن يجب الإشارة إلى أن الواجب بالنسبة للملك صاحب السلطة عند هوبز هو لا يعني الواجب الذي يلزم الشخص بتطبيقه مجبرا على ذلك ، لأن السيادة عند هوبز هي سيادة عليا مطلقة لا شيء فوقها ، لذلك فإن واجبات الحاكم هي أمور نابعة من منطق العقد نفسه و يؤديها الحاكم لأنها تخدم سلطته و تساهم في الحفاظ عليها ، و ليست أمورا هو مجبر على القيام بها ، فلا وجود لإلزام فوق إلزام صاحب السيادة فلا يستطيع أي شخص أن يجبر أو أن يأمر أو أن يعاقب صاحب السيادة و يقول هوبز في هذا الصدد : " من علامات السيادة المطلقة لشخص آو لجماعة من البشر إلا توجد شخصية أخرى يمكنها معاقبتها أو حلها ، لأن الشخص الذي لا نملك حقا في عقابه لا نملك حقا في مقاومته ، و الذي لا نستطيع مقاومته يملك قوة رادعة على الآخرين ."[1]

هكذا كانت طبيعة السيادة عند هوبز فقد منح للحاكم السلطة و الحرية المطلقة في أن يفعل ما يشاء ، و بالإضافة إلى ذلك فقد جعل كلمة الحاكم هي القانون و لا وجود لأي سلطة فوق سلطته ، و لكن في ظل هذه الحرية و السلطة المطلقة التي منحت للحاكم ، هل يمكن الحديث عن وجود لمفهوم الحرية و الحقوق عند الأفراد أو الرعايا في ظل سلطة الحاكم المطلقة و ما حدودها ؟.

ثانيا : مفهوم الحرية عند هوبز و الحقوق المتوفرة للأفراد

" الرجل الحر ، هو الذي لا يعيقه شيء عن القيام بما يشاء القيام به ، و ذلك بالنسبة إلى الأمور التي يستطيع أن يقوم بها وفقا لقدرته و ذكائه ... فعندما نتكلم بحرية ، ليس المقصود حرية الصوت ، أو اللفظ بل حرية الشخص الذي لم يرغمه أي قانون على التعبير بأسلوب مختلف عن الذي اعتمده "[2]

إذا نظرنا إلى طبيعة العقد الاجتماعي المبرم فالهدف الأساسي الذي جعل الرعايا يمنحون السلطة المطلقة للحاكم هو تحقيق الأمن و السلام ، الذي هو خير للأفراد ، و بالتالي فلا

---

[1] مختار عريب ، مرجع سابق ، ص 134-135

[2] توماس هوبز ، مرجع سابق ،ص216-217

يمكن للأفراد القيام بأي فعل لا يعود إليهم بالخير و المنفعة ، فهناك حقوق و حريات للأفراد لا يستطيع حتى الحاكم سلبها إياهم لأنها مستمدة من القوانين الطبيعية و تتمثل حقوق و حريات الرعايا في :

- حق الأفراد في المحافظة على أمنهم و سلامتهم ، فلا يمكن للأفراد أن يقوموا بأي فعل من شأنه تهديد أمنهم و سلامتهم حتى لو كان أمرا من الحاكم ، فالسبب الرئيسي لقيام العقد هو أن يحفظ الأفراد أمنهم و سلامتهم " إذا أمر الحاكم المطلق أحدا (بالرغم من كونه محكوما) بقتل نفسه ، أو جرح نفسه ، أو عدم مقاومة المعتدين عليه ، أو رفض الطعام، أو الهواء ، أو الطبابة ، أو أي أمر أخر ضروري لحياته ، بالرغم من كل ذلك ، يستطيع الأخير العصيان ."[1]

" لا يعني هوبز بالطبع إن صاحب السيادة قد لا يعاقب واحدا من الرعية لأنه يرفض طاعته و لكنه يعني أنه لا يمكن النظر إلى الرعايا الذين ابرموا عهودا متبادلة مع بعضهم البعض و أسسوا بذلك السيادة من اجل حماية أنفسهم ، على أنهم يلزمون أنفسهم بعقد لكي يضروا أنفسهم أو يضروا الآخرين ، لأن صاحب السيادة قد أمر بذلك ، انك حين تقول : اقتلني أو اقتل زميلي إذا شئت فذلك شيء يختلف عن قولك : إنني سأقتل نفسي أو اقتل زميلي . " [2]

- من حق الأفراد عدم إدانة أنفسهم لهذا فلهم الحق في عدم الاعتراف بالذنب إن لم يكونوا متأكدين من العفو، و من حق الأفراد كذلك مقاومة من يهاجمهم ليلحق بهم الأذى أو يقتلهم.[3]
- حق الثورة على الحاكم ، و هذا يكون في حالة واحدة ، و هي إذا فشل الحاكم في تحقيق الهدف الذي قام على أساسه العقد و هي تحقيق الأمن و حفظ سلامة الرعايا

---

[1] المرجع السابق ، ص 223

[2] فريدريك كوبلستون ، مرجع سابق ، ص 68

[3] مختار عريب ، مرجع سابق ،ص 136

من كل خطر ، هنا يحق للرعايا الثورة على الحاكم لأنه يكون قد عاد بهم إلى حالة الفطرة الأولى (الحالة الطبيعية) ، على أن يكون ذلك بتصرف جماعي و ليس فردي ، أي باتفاق الجميع ، أما إذا استبد بهم و أساء استخدام سلطته ، فلا يحق لهم الثورة عليه في هذه الحالة ، لأنهم منحوه بموجب العقد سلطة مطلقة و لم يقيدوه بوسائل في ممارستها ، فبالنسبة إلى هوبز فإن الحاكم المستبد خيرا من الحالة الطبيعية التي هي حالة من الحرب و العدوان ، و قد ذهب هوبز إلى أن مساءلة الحاكم عن إساءة استخدام سلطته تعتبر عدم عدالة لأن الرعايا هم الذين إختاروه و هو نتاج لإتفاقهم و إرادته تعبير عن إرادتهم ، فإستبداده ليس إلا متطلبا لكبح جماحهم و نزعاتهم الأنانية [1].

و بالتالي فإن إستبداد الحاكم ليس مبررا للثورة عليه و لكن المبرر الوحيد للثورة عليه هو "في حالة عند ثبوت فشله في بسط الأمن و السلم و الإستقرار في المجتمع ، فمبرر وجود الحاكم من الأساس يمكن قيامه بهذه المهمة الجليلة ...فإذا فشل الحاكم في صيانة النفوس ، فقد جاز خلعه و الإتيان ببديل عنه حينئذ."[2]

- حق الرعايا في الدفاع عن أنفسهم ، "إذا كان الفرد في حالة نزاع مع حاكمه المطلق ، بشأن دين أو حق حيازة على أرض أو أموال ، بشأن خدمة مطلوبة منه ، أو بشأن عقوبة جسدية أو مالية ، استنادا إلى قانون سابق ، يتمتع بحرية إثبات حقه بقدر الحرية التي يتمتع بها حيال أي فرد ، من خلال التوجه إلى قضاة يسميهم الحاكم المطلق "[3]

---

[1] فضل الله محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 22-23

[2] محمد وقيع الله احمد ، **مدخل الى الفلسفة السياسية** ، دار الفكر افاق المعرفة المتجددة ، دمشق ، 2010 ،ص 158-159

[3] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 226

هذه كانت مجموعة الحقوق و الحريات التي يتمتع بها الأفراد و الرعايا في ظل السيادة المطلقة عند هوبز ، و لكن قد يقول البعض : كيف يمكن الحديث عن وجود للحقوق و الحريات للأفراد في ظل السلطة المطلقة للحاكم فهي تحد من سلطته ، و للإجابة على هذا التساؤل يجب العودة إلى مفهوم القانون عند هوبز و هو : قاعدة وضعت لتوجيه سلوك الأفراد ، لا لتمنع السلوك أو تعيقه ، فالقانون شبيه بحافتي النهر اللتين من وظيفتهما توجيه مسار النهر و ليس عرقلته ، فهوبز لا ينظر لهذه الحقوق و الحريات التي يحتفظ بها الأفراد كقيود تحد من سلطة الحاكم و سيادته ، بل هي مجرد حقوق و حريات مستمدة من القانون الطبيعي ، و لا يستخدمها الأفراد إلا في حالات خاصة ، فحرية المواطنين تتمثل في حرية الفعل و التصرف مثل حرية إبرام العقود و التعهدات ، و البيع و الشراء ، و الغذاء و حرية تربية الأبناء حسبما يراه الفرد صحيحا.[1]

[1] مختار عريب ، مرجع سابق ، ص 137

المبحث الثالث : القوانين المدنية عند توماس هوبز .

تكلمنا سابقا عن القوانين الطبيعية ، التي هي عبارة عن قوانين غير مكتوبة مصدرها العقل ، هذه القوانين هي التي جعلت الفرد يخرج من الحالة الطبيعية التي هي حالة حرب و صراع ، إلى الحالة المدنية أو الدولة ، التي يخضع فيها الأفراد إلى السلطة الحاكمة التي قاموا بتعيينها ، و هذه السلطة مثلما سبق و إن قلنا هي سلطة مطلقة ، و في ظل خروج الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية ، فإن القوانين الطبيعية وحدها لم تعد كافية من أجل ضمان سلامة و استمرار الدولة و مواطنيها ، لذلك تم وضع القوانين المدنية ، و من هنا نطرح السؤال التالي : فيما تتمثل القوانين المدنية عند توماس هوبز ؟

ان القوانين المدنية هي " القوانين التي يكون الناس حيالها ملزمين بإحترامها ، لأنهم أعضاء في دولة معينة و ليس أي دولة. "[1]

" القانون المدني كما يعرفه هوبز هو لكل رعية ، تلك القواعد ، التي يأمر بها الكومنولث عن طريق الكلمة المكتوبة أو أي علامة كافية دليل على الإرادة ، و يستعمل القانون لتمييز الصواب من الخطأ ، أي نقول ما هو الذي يخالف هذه القواعد و ما هو ليس مخالفا لها ، فالقانون المدني هو القانون الذي يلتزم به البشر باعتبارهم أعضاء في الكومنولث ، فالقانون ليس إشارة بل أمر ، و هو ليس أمرا صادرا من أي إنسان لآي إنسان ، و لكن فقط آمر صادر ممن يملك الأمر و يأمر به بشكل رسمي ، و يلزم الفرد بطاعته ."[2]

يؤكد توماس هوبز أن المشرع للقوانين المدنية هو الحاكم فقط ، سواء كان الحاكم شخصا واحدا كما هو الحال في النظام الملكي أو مكون من عدة أشخاص مثل النظام الأرستقراطي ، و يرفض توماس هوبز إعطاء حق تشريع القوانين لغير السلطة الحاكمة مثل السلطة التشريعية أو البرلمان فهو يرى أن المشرع الوحيد للقوانين المدنية يجب أن يكون الحاكم "

---

[1] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 267

[2] فريال حسن خليفة ، **المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك** ، مكتبة مدبولى للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2005، ص 67

وحده الحاكم المطلق في كل الدول ، هو المشرع ، أكان شخصا واحدا ، على غرار الملكية أم مجموعة من الأشخاص، على غرار الديمقراطية أو الأرستقراطية ، فالمشرع هو في الواقع من يضع القانون و الدولة تقوم بفرض القواعد و التوصية بإحترامها و التي تسمى بالقانون و لكن الدولة ليست شخصا و لا تملك القدرة على القيام بأي شيء إلا عبر ممثلها الذي هو الحاكم المطلق ، و بالتالي و حده الحاكم المطلق هو المشرع و لسبب عينه لا يستطيع احد أن يلغي قانونا باستثناء الحاكم المطلق. "[1]

"يؤكد هوبز أن الحاكم مشرع القانون لا يخضع للقانون المدني ، لأن الذي يملك سلطة صناعة القوانين و نسخها و إلغائها يحرر نفسه من الخضوع لها بإلغاء القوانين التي تزعجه و يصنع قانونا جديد عندما يريد. "[2] أي أن هذه القوانين المدنية لا يمكن تطبيقها على الحاكم كونه هو المشرع للقوانين ، و ذلك لما يتمتع به من سلطة سواء في وضع القوانين أو حلها ، فهو يستطيع أبطال القوانين التي تزعجه و يضع مكانها قوانين جديد تناسبه .

قد يتساءل البعض عن الفرق بين القوانين الطبيعة و القوانين المدنية ، و حسب توماس هوبز فان قانون الطبيعة و القانون المدني يحويان بعضهما بعضا ، فالقوانين الطبيعية التي تكلمنا عنها في الحالة الطبيعية ،هي ليست عبارة عن قوانين بالمعنى الحقيقي بل عبارة عن فضائل أخلاقية أو مزايا تؤهل البشر إلى السلم و الطاعة ، و بعد دخول حالة السلم و تأسيس الدولة تصبح قوانين بصورة فعلية لأنها تكون حينئذ بمثابة الأوامر الصادرة عن الدولة ، و يقوم البشر بإطاعتها لأنها صادرة من سلطة الحاكم المطلقة ، أي أن قانون الطبيعة هو جزء من القوانين المدنية ، و بصورة مقابلة أيضا يشكل القانون المدني جزءا من الأمور التي تمليها الطبيعة مثل العدالة هي نتيجة إملاء قانون الطبيعة بتنفيذ الاتفاقيات و إعطاء كل ذي حقا حقه .[3]

---

[1] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 268

[2] فريال حسن خليفة ، مرجع سابق ، ص 68

[3] توماس هوبز ، مرجع سابق ، ص 269–270

كذلك من الأمور المهمة في تأسيس الدولة عند توماس هوبز هو معرفة من يتم تطبيق القانون عليهم ، و تعريضهم للعقوبة في حال مخالفة احد القوانين ، فالقانون هو بمثابة الأمر ، و الأمر يجب أن يكون معلنا يعبر عن إرادة الحاكم سواء كان ذلك شفهيا أم خطيا أم بأي أسلوب فعال يوصل ذلك الأمر بالمعنيين به من اجل الاطلاع عليه و تنفيذه و المعنيين بالقانون في هذه الحالة هم الذين لديهم القدرة على فهم محتوى ذلك القانون و الإطلاع عليه ، فما من قانون سائد على البلهاء و الأطفال و المجانين ، كما هو الحال على البهائم المتوحشة ، لأنهم عاجزون عن بلوغ و فهم العدل أو الظلم ، فهم لم يتمكنوا يوما من وضع أي اتفاقية أو فهم معناها ، أي أنهم لم يتعهدوا بإجازة كل أفعال الحاكم و منحة السلطة المطلقة من أجل تأسيس الدولة ، و يمكن أن نضيف إليهم كل الذين حرمتهم الطبيعة أو حادث ما من وسائل الاطلاع على جميع القوانين ، فمن يحرم من وسائل الإطلاع على القوانين بسب حادث خاص غير ناتج عن خطئه الشخصي ، لا يحاسب في حال عدم تطبيق و إطاعة ذلك القانون[1] ، و لكن هناك قانون يلزم جميع الناس العقلاء دون إستثناء و قانون لا يلزم جميع الناس العقلاء:

- قانون يلزم جميع الناس العقلاء دون استثناء: و هو القانون الغير المدون و غير معلن بأي وسيلة تمكن من الاطلاع عليه و هو القانون الطبيعي ، لأن القانون الطبيعي يمكن الإطلاع عليه عبر منطق كل شخص سليم العقل ، فهو منطق مقبول من الجميع ، و هذا لا ينطبق إلا من قانون الطبيعة فهو لا يحتاج الى نشر او علنية طالما أنه مشمول بذلك القول الحائز على إجماع الجميع و هو أن لا تفعل بالآخرين ما تظنه غير منطقي أن يفعله بك الآخرين .
- قانون لا يلزم جميع الناس العقلاء: نتحدث هنا عن القانون الذي لا يلزم إلا فئة معينة من الناس ، أو فردا واحدا على وجه الخصوص ، و هو قانون غير مدون ، على سبيل المثال إذا لجأ الحاكم المطلق إلى وزير عام و كلفه بمهمة ما دون إعطائه

[1] المرجع السابق ، ص 273

تعليمات خطية حول ما يجب فعله ، يكون الأخير مرغما بالاستناد على تعاليم المنطق ، فإذا أقام قاضيا ، عليه أن يكون على علم بأن حكمه يجب أن يتوافق مع منطق الحاكم المطلق و هو منطق الإنصاف دائما الأمر الذي يخضع له القاضي بموجب قانون الطبيعة ، فبإستثناء قانون الطبيعة ينبغي على كافة القوانين الأخرى الموجهة لكل الناس ، أن تعلن و تصل إلى كل الأفراد الملزمين بإطاعتها عبر أي وسيلة سواء كانت لفظيا أو كتابيا أو غيرها من الوسائل من أجل إيصال القوانين الصادرة عن السلطة المطلقة .[1]

هذا و تحتاج جميع القوانين سواء كانت طبيعية أو مدنية إلى تفسير ، فقانون الطبيعة بالرغم من سهولته و منطقيته عند جميع الناس ، إلا أنه في بعض الحالات فد تجد أشخاص معتزين بأنفسهم و أهوائهم و يتملكهم الغرور ، فلا يدركون المعنى الحقيقي وراء تلك القوانين فتصبح لديهم غامضة ، و بالتالي فكل القوانين تحتاج إلى أكبر عدد من المفسرين البارعين ، فحتى القوانين المدونة قد تكون عرضة للتفسير الخاطئ و بالتالي يتم تطبيقها بصورة مخالفة لإرادة المشرع ، و من أجل ذلك يجب تفسير القوانين من طرف القاضي المعين من طرف السلطة المطلقة لسماع النزاعات و النظر فيها لكونها مرتبطة بذلك القانون ، و يكون حكم القاضي مبنيا على المنطق الطبيعي و الإنصاف ، فيكون الحكم الذي يصدره هو تفسير لقانون الطبيعة ، هذا التفسير هو الأصيل ، ليس لأنه حكم القاضي الشخصي ، بل لأنه صادر في ضل سلطة الحاكم المطلق ، بحيث يصبح حكم القاضي هو حكم الحاكم المطلق ، و مهما تغير القضاة فلن تختلف و تتغير أحكام القضاة ما دامت جميع قراراتهم مستمدة من القوانين الطبيعية المتمثلة في العدل و الإنصاف فلن تجد أي حكم غير منطقي فمعاقبة البريء هو أمر مخالف للقانون و البريء هو الشخص الذي برأه القضاء ، و أمر القاضي ببراءته ، و لكي يتقن القاضي عمله و يكون مفسرا جيدا للقوانين يجب أن يكون

[1] المرجع السابق ، ص 273-274

على دراية تامة بقانون الطبيعة المعروف بالإنصاف و القدرة على الحكم في قضية معينة و التحرر من الخوف ، و الغضب ،و الكره ، و الحب ، و الشفقة ، و أخيرا الصبر في الإصغاء و الانتباه بالإضافة إلى الذاكرة القوية لحفظ الأمور و استيعابها و تطبيقها .[1]

لقد قسم توماس هوبز القوانين المدنية إلى قسمين ، بعضها توزيعي ، و بعضها جزائي ، و هي كما يلي :

- القوانين المدنية التوزيعية : "هي التي تحدد حقوق الأفراد ، معلنة للجميع عن ماهية الحق الذي بموجبه يتم الإكتساب و المحافظة على الأراضي و الأموال ، و عن ماهية الحق أو حرية الفعل ، هذه القوانين موجهة إلى الأفراد كافة."[2]
- القوانين المدنية الجزائية : " هي التي تكشف عن العقوبات المفروضة على من يخالف القانون ، و هي موجهة إلى الوزراء و المأمورين العامين الملزمين بتنفيذها ، و السبب هو أنه ، بالرغم من أن الجميع معني بالاطلاع على العقوبات المنصوص عليها للحالات التي تخرق فيها القوانين ، فإن الأمر ليس موجها إلى فاعل المجرم ، بل إلى الوزراء العامين المولجين بمراقبة تنفيذ العقوبة."[3]

---

[1] المرجع السابق ، ص 283

[2] المرجع نفسه ، ص 285

[3] المرجع نفسه ، ص 285

الفصل الثالث:

الدين و الدولة عند هوبز و إنعكاسات فكره السياسي.

- ❖ المبحث الأول : العلاقة بين الدين و الدولة عند توماس هوبز.
- ❖ المبحث الثاني : إمتدادات نظرية هوبز السياسية .
- ❖ المبحث الثالث : نقد و تقييم.

المبحث الأول : العلاقة بين الدين و الدولة عند توماس هوبز

عند التطرق إلى فكر هوبز السياسي فإننا نجد انه قد أعطى اهتماما كبيرا بمسألة الدين و طبيعة علاقته بالدولة ، فقد تكلم عن هذه الفكرة في العديد من مؤلفاته و لعل أهمها كتاب التنين ، و سنحاول في هذا المبحث توضيح موقف هوبز من الدين ، وهل يتدخل الدين في السياسة و الدولة ؟.

مثلما سبق و أن تطرقنا فإن هوبز قد أعطى للسلطة الحاكم السلطة المطلقة في الحكم ، و لكن هل هذه السلطة المطلقة تشمل أيضا الدين و بالتالي تصبح سلطة الحاكم هي الأعلى ، أم أن الدين يمكنه التدخل في سلطة الحكم و في المسائل السياسية ؟ ، و للإجابة على هذا التساؤل سنقوم بعرض موقف هوبز من الدين .

إن من أكثر المواضيع إثارة للجدل في فلسفة هوبز هي موضوع الدين ، حيث أنه قد تعرض للعديد من الانتقادات بسبب موقفه من الدين ، بل وصل الأمر إلى حد إتهامه بالإلحاد " وصف شارل روبوتام CHALES ROBOTHAM و هو قسيس نرويجي كتاب التنين لهوبز بأنه : التنين الفضيع ، الحية الهائلة ، الوحش البريطاني البشع ، الذي أذاع النظريات اللعينة ، و نشر الحكمة المجنونة ، رسول الكفر و الموت ، ذلك الذي يبجل الإله المادي مجددا الهرطقات القديمة."[1]

و لكن الكثيرون يعتقدون إن إتهام هوبز بالإلحاد أمر مبالغ فيه و إن ذلك كان نتيجة مذهبه الشكي ، و خروجه بفهم مختلف للدين عن الفهم الموجود عند رجال الدين في ذلك الوقت "الحق إن الصفات التي أطلقها رجال الدين في القرن السابع عشر على هوبز و مؤلفاته ينبغي أن تؤخذ بحذر لان رجال الدين في ذلك العصر اعتادوا أن يتهموا بالإلحاد كل من يخالفهم في الرأي و أن ينعتوا أي مفكر بالكفر لمجرد خروجه عن فهمهم الخاص للدين ."[2]

---

[1] امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، ص 397

[2] المرجع نفسه ، ص 398–399

إذا فإتهام هوبز بالإلحاد كان نتيجة خروجه فهم مختلف للدين حيث أنه قام بفصل الدين عن الدولة و إعطاء كل السلطة للحاكم ، و هذا الرأي هو ما دفع رجال الدين إلى إتهامه بالإلحاد لأنهم تعودوا في ذلك الوقت على سيطرة الكنيسة على الحكم و تدخلها في معظم الأمور السياسية ، فحسب هوبز إن " سلطة الحاكم المطلقة لا حدود لها ...يقال عادة (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، و لكن هوبز يقول أعطي قيصر ما يأمر به و أعطي الله ما أمر به قيصر أيضا) أي انه هوبز يعارض من يقحمون الدين في أمور الدنيا و السياسة ، و يرى أن الكنيسة لا يمكن أن تكون لها سلطة هامة لأنها تستند على الحكومة المدنية و لذلك فإن الحاكم هو رئيس الكنيسة . و لذلك فقد انتهى هوبز إلى معارضة عصمة البابا و سيادته و عارض كنيسة روما لأنها تضع السلطة الروحية فوق السلطة الزمنية."[1]

فلقد قسم هوبز السلطات الى سلطات روحية و زمنية أو إلهية و إنسانية ، و لابد من أن تخضع إحدى هاته السلطات إلى الأخرى ، و ينتصر هوبز إلى السلطة الزمنية و يدرج فيها السلطة الإلهية ، مبررا ذلك بأن الحاكم في السلطة الزمنية ، يستطيع أن يحكم حسب القانون المدني ، و الذي هو كفيل لحفظ الحقوق الطبيعية التي هي هبة من الله ، أو هي ما يمثل السلطة الروحية ، فلا يقف بالضد منها ، بل هو الحامي لها .[2]

الإنسان حسب هوبز لا يستطيع أن يخدم سيدين ، و لا يمكن للسلطة الروحية أن تنفصل و تستقل عن السلطة الزمنية ، كما أنه لا يمكن إنشاء حكومة مشتركة بين الاثنين ، لذلك قرر هوبز أن تخضع السلطة الروحية لسيطرة الحاكم ، فالأخطاء التي وقعت فيها الأمم بسبب السلطة الروحية لا حد لها ،و لهذا كان لابد أن تحدد بدقة المكانة التي يشغلها الدين في الدولة من طرف الحاكم ، فحسب هوبز يجب على الملك أن يحكم دين شعبه ، لأن الدين يمكن أن يكون قوة مدمرة متفجرة إذا تشدد فيه الناس ، لذلك كان يجب على الحاكم أن

---

[1] اميرة حلمي مطر ، مرجع سابق ، ص 62

[2] علي عبود المحمداوي ، مرجع سابق ، ص 122

يكون هو المسيطر على السلطة الدينية يقول هوبز : " إن الخوف من القوة الخفية التي يلفقها العقل أو تصورها الأقاصيص ، إذا سمح بإنتشاره فهو الدين "[1]

إذا فالدولة هي كنسية و مدنية معا ، و لا يجوز لأية سلطة روحية أن تعارض الدولة ، و لا يطلب من أحد أن يخدم ربين ، و ليس الحاكم بأداة للدولة فحسب بل للكنيسة أيضا ، فهو يمسك بيمينه السيف و بيساره عصا الأسقفية ، و على هذا النحو تتأكد سلطة الدولة و وحدتها كذلك ، فلا وجود للأحزاب أو الهيئات الوسيطة و الشيع .[2]

و على ذلك يمكن القول أن الكنيسة عند هوبز عبارة عن مؤسسة فحسب ، و على غرار أية مؤسسة يجب أن يكون لها رأس ، و الرأس هو الحاكم ، فهي عبارة عن مجموعة من الناس إتحدوا في شخص حاكم واحد ، فالحكم الزمني و الروحي متمثلان ، فكل السلطات يتحكم بها الحاكم ، فأي تعليم من تعاليم الكنيسة لا يكون مشروعا إلا إذا رخص به الحاكم ، و قرار الحرمان أو أية عقوبة كنسية أخرى إنما تصدر عندما يوافق عليها الحاكم و بالتالي لا يمكن وجود أي صراع بين القانون الإلهي و القانون البشري ، لأن الدين يخضع تماما لسلطان القانون و الحكم .[3]

عند الإطلاع على كتابات هوبز نجد أنه تكلم بكثرة عن مسألة الدين ، و لم يكن ذلك بسبب أهمية المواضيع الدينية أو عمق تأثيرها في حياة الناس ، و إنما كان السبب في ذلك لرغبة هوبز في البحث عن انجح السبل و الوسائل من أجل القضاء على نفوذ الكنيسة و إستئصالها من عمق الحياة المدنية ، و إلغاء العقوبات و الأوامر الدينية ، و تقليص أثر التعاليم الدينية و منعها من أن تتعدى نطاق الحياة الباطنية ، بل وصل الأمر بهوبز إلى إنكار شرعية القانون الديني قائلا : " إن رجال الدين يزعمون إن قوانينهم هي أوامر الرب ، و أنهم قد تلقوها عن طرق الوحي ، فهي من ثم قد تنزلت عن طريق غامض غير واضح

---

[1] ول وايريل ديورانت ، **قصة الحضارة ج 4 عصر لويس الرابع عشر** ، ترجمة محمد علي ابو درة ، دار الجيل للطبع و النشر ، بيروت ، ص 16

[2] جان توشار ، **تاريخ الافكار السياسية ج2** ، مرجع سابق ، ص 451

[3] جورج سباين ، **تطور الفكر السياسي ج3** ، مرجع سابق ، ص 204-205

المعالم ، و لذلك تبقى مشكلة البشر مع تلك القوانين أنه لا يمكنهم التحقق من صحة نزولها عن طريق الوحي إلا إذا تعرض المرء لتلك التجربة الروحانية ، غير الطبيعية ، في الإتصال بالإله عن طريق الوحي."[1]

و بما أن القوانين الدينية التي مصدرها الوحي الذي هو عبارة عن تجربة إلهامية حدسية لا يمكن إنتاجها عن طريق علمي ، فلا سبيل للتحقق من صحة الوحي مصدرا للقوانين الدينية ، و من ثم فينبغي أن تحدد سلطات الكنيسة بسلطات الحكومة المدنية، و لا يسمح لها بتوقيع أي عقاب على أتباعها إلا إذا وافقت عليه السلطات المدنية مسبقا .[2]

و قد يتساءل البعض عن إمكانيات الحاكم للتحكم في السلطة الدينية و قوانينها ، و يرى هوبز إن السيد الحاكم هو خير مفسر لإرادة الله ، ولن يجد الحاكم المسيحي أي صعوبة في التوفيق بين سيف العدالة و درع الإيمان ، و السبب في ذلك يعود لأنه سوف يطلب من المواطنين طاعة القانون المدني الذي مثلما و سبق إن أشرنا فانه يتضمن جميع القوانين الطبيعية التي هي قوانين الله ، كما يجب الإشارة إلى أن طاعتك للحاكم لن تضر بإيمانك ، لأن الإيمان شيء داخلي لا يمكن أن تراه و من ثم فهو لن يتأثر بهذا الإذعان للحاكم ، وعلى كل حال فإن من يخاطر بحياته في مقاومة حاكم كافر فعليه أن يتوقع مثوبته في السماء ، لكن عليه ألا يشكو من حاكمه الشرعي ، ذلك لأنه في دائرة الفعل العلني الصريح فإن مطالب الإله الخالد لا يمكن أن تتميز عن مطالب الإله الأرضي الفاني أعني التنين .[3]

لقد أكد هوبز أن الدين عبارة عن إعتقاد باطني صرف لا أثر له في الحياة الاجتماعية للإنسان و يتضح ذلك من خلال منح الإنسان حرية الإيمان أو تغيير معتقده " أن الإيمان أو عدم الإيمان لا يأتي عن طريق الأوامر و المراسيم ، لأنه منحة من الله وحده ، و لا تتغير في المرء بفعل من الترغيب أو الترهيب البشري ، و لكن إذا بدا للحاكم أن يبدل دين

---

[1] محمد وقيع الله احمد ، مرجع سابق ، ص 160-161

[2] المرجع نفسه ، ص 161

[3] امام عبد الفتاح امام ، **توماس هوبز فيلسوف العقلانية** ، مرجع سابق ، ص429

الناس أو أمرهم بإنكار الإعتقاد الديني النصراني أصلا فإن عليهم أن يطيعوه في ظاهر الأمر ، و تقع المعصية و المسؤولية عندئذ على عاتق الحاكم ، و يتحمل وزرها في سبيل الصالح العام ، ولا ذنب على الرعية في ذلك طالما ظلت تكتم إيمانها الوثيق ."[1]

و في نهاية كتاب التنين ،قام هوبز بشن إنتقاد عنيف على الخرافات و المذهب الكاثوليكي بوصفهما عدوين للدين ، و أطلق عليه اسم مملكة الظلام ، ويرى أن الظلام الروحي ينبع من التفسيرات الخاطئة للكتاب المقدس ، و الإيمان بالشياطين و غيرها من الديانات الوثنية ، و إنتشار أفكار الكنيسة الكاثوليكية المعادية لكل سلام في المجتمع البشري و يضرب هوبز الكثير من الأمثلة على أن المسيحية في صورتها الكاثوليكية إحتفظت بالكثير من مخلفات الديانة الوثنية القديمة فالبابوية ليست سوى شبح الإمبراطورية الرومانية الراحلة ، و أصبح الكهنة يسيرون بتعاليم غامضة في الأديرة و الكنائس .[2]

من هنا يمكننا الفهم بأن هوبز لم يكن ينتقد و يرفض الدين المسيحي الأصلي بل انتقد التفسيرات الخاطئة للكتاب المقدس ، و حاول محاربة الخرافات و الهرطقات التي تركها المذهب الكاثوليكي.

في الأخير يمكن القول بأن هوبز لم يكن ملحدا مثلما تم إتهامه ، و لكن ذلك جاء نتيجة رفضه للخرافات و الأفكار الخاطئة التي جاءت بها الكنيسة الكاثوليكية ، و محاولته لتقييد دور الكنيسة و جعل من السلطة الدينية تحت إمرة السلطة المدنية ، فالحاكم صاحب السلطة المطلقة هو المتحكم الأول في الدين و الكنيسة و أي قانون أو قرار يصدر من الكنيسة لابد أن يوافق عليه الحاكم أولا ، و من هنا تتوضح علاقة الدين بالسياسة عند هوبز فالدين يخضع خضوعا تاما للسلطة السياسية ، فهوبز يرفض فكرة وجود سلطتين – أي السلطة الدينية و السياسية– لأنه يجب على الإنسان أن يتبع سلطة واحدة و هي السلطة المدنية .

---

[1] محمد وقيع الله احمد ، مرجع سابق ، ص 161–162

[2] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص 429

المبحث الثاني : إمتدادات نظرية هوبز السياسية .

لقد كان لفلسفة هوبز السياسية امتدادات في الفكر السياسي الغربي ، فلقد تأثر به العديد من الفلاسفة و المفكرين سواء كان ذلك بتأييد فلسفته السياسية أو معارضتها في بعض النقاط ، و من أهم الفلاسفة الذين تأثروا بهوبز نجد كل *جون لوك ، و *جان جاك روسو .

أولا : جون لوك.

لقد كان جون لوك من أبرز الفلاسفة الذين تأثروا بهوبز فلقد بنى نظريته السياسية على العقد الإجتماعي مثله مثل هوبز ، ولكن رغم انه وافق هوبز في فكرة العقد الاجتماعي ،إلا انه عارض الكثير من تصورات و أفكار هوبز ، و من أهم الأفكار التي عارض فيها لوك هوبز نجد فكرة الحالة الطبيعية ، فهي بالنسبة للوك ليست حالة من الفوضى و الحرب مثلما يقول هوبز ، بل هي " حالة صالحة يتمتع فيها الأفراد بحريتهم و بالمساواة و ينظمها قانون أسمى من كل القوانين المدنية و السياسية و هو القانون الطبيعي الذي يضطر كل واحد ألا يضر الأخر في حياته و صحته و حريته و ممتلكاته لأن الناس جميعا من صنع القادر و هم جميعا رعية حاكم واحد ، أنهم ملكه قد بعثهم في هذا العالم بأمره و بقاؤهم مرهون بأمره و ليس لأحد أن يدمر الأخر ، فكل واحد يعمل على حفظ نفسه و لا يتنازل عن حقوقه و عليه أيضا أن يحافظ على الآخرين و لا يضر بحياة غيره ."[1]

---

* **جون لوك** : John Locke(1632 – 1704) هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي. ولد في عام 1632 في رنجتون في إقليم سومرست وتعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة أوكسفورد ،له العديد من المؤلفات اهمها : رسالة في التسامح ، في الحكم المدني .

***جان جاك روسو** Jean-Jacques Rousseau : (1712-1778) ولد في جنيف ، هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين. ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية .حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة ، له العديد من المؤلفات اهمها : العقد الاجتماعي ، اصل التفاوت بين الناس ، إميل او التربية .

[1] اميرة حلمي مطر ، مرجع سابق ،ص 67

و مثله مثل هوبز احتاج لوك لمبرر للخروج من الحالة الطبيعية لذلك أكد على أنه و بالرغم من كون الإنسان في الحالة الطبيعية يتمتع بكل الحقوق و الحريات إلا أن هذه الحقوق و الحريات معرضة بإستمرار لإعتداء الآخرين لأن الكل مساوٍ لغيره و بالتالي تمتعه بممتلكاته في هذه الحالة يكون غير مضمون ، و هذا ما يجعل الإنسان مستعدا لهجر هذا الوضع رغم الحرية الكبيرة التي يمتلكها فيه و يريد الانضمام إلى مجتمع مع الآخرين متحدين فعلا من أجل المحافظة المتبادلة على حرياتهم و ممتلكاتهم .[1]

و من هنا تم العقد الاجتماعي عند لوك فمن أجل الخروج من شرور الحالة الطبيعية بحث المجتمع الإنساني عن مخرج و الذي يتمثل في العيش الجماعي و تعاقد الناس بعضهم مع بعض من أجل إنشاء سلطة عليا يتخلون لصالحها عن سلطاتهم الذاتية ، و يوكلون إليها أمر رعايتهم و العناية بهم ، و هنا نجد اتفاق كبير بين توماس هوبز و جون لوك في فكرة العقد الاجتماعي ، و لكن جون لوك خالف هوبز في فكرة تخلي الناس عن حرياتهم " إن لوك أكد على حرية الإنسان التي لا يجوز أن تهدر أو تذهب سدى لمجرد وجود الحكومة التي تحميه ، فالتضحية التي يقدمها الإنسان بتنازله عن إستخدام القوة لحماية نفسه هي تضحية كافية ، و لا معنى لإصرار هوبز على ضرورة تضحية الإنسان بحرياته لصالح الحكومة."[2]

فلوك لا يمانع من وجود الحكومة و يؤكد على ضرورتها من أجل المحافظة على أمن و سلامة المواطنين ، و حل الخلافات التي بينهم ، ولكن يرفض فكرة حد الحكومة من حرية الناس ، كما أعطى للناس الحق في مراقبة الحكومة التي أنشئوها ، على عكس هوبز الذي أعطى للسلطة الحاكمة سلطة مطلقة ، و جميع الناس فيها ملزمون بإتباع أوامر الحاكم . بالإضافة إلى ذلك نجد أن لوك يؤكد الحاكم يكون طرفا من العقد المبرم و يكون ملزما بإتباع هذا العقد " ينص العقد الذي يولى به الناس السلطة للحاكم إن الحاكم طرف في هذا

---

[1] اميرة حلمي مطر ، مرجع سابق ،ص 68

[2] محمد وقيع الله احمد ، مرجع سابق ، ص 168

العقد شأنه شأن المحكوم ، و إذا قصر أحد الطرفين في تنفيذ العقد أصبح الطرف الأخر في حل من الالتزام بتعهداته ، و بناء على ذلك يكون للشعب الحق في تغيير حكومته إذا أخلت بالعقد القائم إذا إستبد الحاكم ، و من هنا فقد اختلفت صيغة العقد الاجتماعي عند لوك عما كانت عليه عند هوبز ."[1]

ثانيا : جان جاك روسو.

لقد كان روسو من أكثر الفلاسفة المتأثرين بفلسفة هوبز السياسية ، فقلد إتبع طريقة هوبز في وضعه لنظريته السياسية على أساس العقد الاجتماعي ، فلقد أخذ روسو الكثير من أفكار هوبز و قام بالتعديل عليها و رفض بعض أفكاره.

نظر روسو إلى الحالة الطبيعية فرأى أن الإنسان الأول كان خيرا بطبعه ، على عكس هوبز الذي أكد أن الإنسان شرير بطبعه ، فحسب روسو فإن حالة الفطرة تتسم بالحرية و المساواة و السعادة و الهناء لبني البشر ، و لقد إعتقد روسو أن الحالة الفطرية أفضل بالنسبة للإنسان من المجتمع المدني ، و لكن أدى ازدياد عدد السكان و ما ترتب عليه من تطور إقتصادي الى زيادة حدة التوتر في عهد الفطرة و عمل ذلك على تحطيم تكاملها ، لأن التطور الاقتصادي شجع على ظهور الملكية مما أدى إلى ظهور الصراع و إنعدام الأمان ، و هكذا وجد الناس أنه من أجل المحافظة على الأمن و الإستقرار فإن عليهم أن يقيموا مجتمعا مدنيا على أساس العقد الاجتماعي ، وبمقتضى هذا العقد يتنازل كل فرد عن حرياته الطبيعة للمجموع ، فهذا التنازل مصحوب بإيجاد سلطة عامة تحقق الأمن و الاستقرار.[2]

لقد إتفق روسو مع هوبز في فكرة الحالة الطبيعة ، و لكن إختلف روسو مع هوبز في كيفية الخروج من الحالة الطبيعية و إقامة العقد الاجتماعي "إن إيمان روسو بحالة الفطرة أشد من إيمان هوبز و لوك و لكنه لم يعط للعقل ما أعطياه ، فبينما هوبز و لوك يعتبران أن العقل هو الذي مكن الإنسان من الإنتقال من حالة الفطرة إلى حالة المجتمع المنظم ، نجد أن

---

[1] اميرة حلمي مطر ، مرجع سابق ،ص 69

[2] فضل الله محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 82

روسو يعتبر العقل نتيجة للتطور في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للإنسان الطبيعي ، و هكذا يمكن القول أن العقل يتكون نتيجة لعوامل سابقة لظهوره و ملازمة للإنسان الطبيعي ."[1]

و لقد أكد روسو مثل هوبز على ضرورة تخلي الفرد عن حقوقه كلها لصالح الجماعة " ينزل كل فرد نزولا كليا عن حقوقه للجماعة بأسرها ، و كلما كان النزول كليا و بلا تحفظ كان الإتحاد أكمل ، و هذا النزول لا يعدم الحرية و المساواة الطبيعيتين ، بل على العكس ، فإن طابعه الكلي الشامل هو الذي يحافظ عليها فالتنازل بإعتباره تاما و كليا فهو متساوي بالنسبة للجميع و هكذا يبقى مبدأ المساواة و نفس الشيء بالنسبة للحرية حيث أن كل الأفراد متساوون ... فكل فرد حين يعطي نفسه للكل لا يعطيها لأحد."[2]

لقد إتفق كل من هوبز و روسو على ضرورة وجود العقد الاجتماعي ، و لكن اختلفوا في طبيعة هذا العقد ، فالعقد الاجتماعي عند هوبز هو عقد بين الأفراد و السلطة ليست طرفا في ذلك العقد ، أما روسو هو أن يتحد كل أفراد المجتمع و يتخلون عن حريتهم و حقوقهم ليس لشخص واحد أو سلطة معينة مثل هوبز و إنما يتخلون عن حريتهم و حقوقهم الفردية للصالح العام و يشكلون ما يسميه روسو بالإرادة العامة.

يرى روسو انه نتيجة تنازل كل الأفراد عن حريتهم و إرادتهم الفردية لصالح الجماعة ، تتشكل ما يطلق عليه روسو بالإرادة العامة و المقصود بالإرادة العامة " الخير العام ، فهو إذن إرادة كل المواطنين عندما يرغبون في الصالح العام و ليس في صالحهم الشخصي فهي صوت الكل لصالح الكل يقول روسو : إن إرادتي التي تبغي الصالح العام و مصالح الدولة أفضل بكثير و أكثر واقعية من إرادتي التي تنشد مصالحي الشخصية "[3]

---

[1] مهدي محفوظ ، مرجع سابق ، ص 144-145

[2] فضل الله محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 83

[3] المرجع نفسه ، ص 85

و نتيجة لإلتزام الفرد بالجماعة كلها و تخليه عن حقوقه و حرياته لصالحها ، تتكون الهيئة أو المجتمع السياسي الذي يكون فيه كل فرد حاكما و محكوما في الوقت نفسه ، حاكم لأنه عضو في الهيئة السياسية صاحبة السيادة و مشارك في نشاطاتها ، و محكوم لأنه يخضع للقوانين التي تشرعها هذه الهيئة السياسية التي تتصف بأنها صاحبة الإرادة العامة .[1]

و من هنا قرر روسو أن الإرادة العامة هي الإرادة الشرعية الوحيدة في المجتمع ، لأنها تتضمن إرادة جميع الأفراد ، و أساس هذه الإرادة حسب روسو هي المنفعة فالإرادة العامة هي التي تهدف إلى تحقيق المنفعة للجميع ، حيث أن هذه المنفعة هي التي تجعل من الممكن قيام الدولة و معنى ذلك أنه من غير الممكن إقامة الدولة إلا إذا اجتمعت الإرادة الفردية في إرادة واحدة و هي الإرادة العامة .[2]

إنطلاقا مما سبق يمكن القول أنه كان لفلسفة هوبز السياسية إمتدادات واسعة على الفكر السياسي الحديث فلقد أعتبرت فلسفة هوبز السياسية بمثابة الأساس لباقي الفلسفات السياسية التي ظهرت من بعده و من أبرز من تأثر بتوماس هوبز مثلما وضحنا في هذا المبحث كان لدينا كل من جون لوك ، و جان جاك روسو ، حيث أنهم جميعا اتبعوا منهج هوبز في وضع فلسفتهم السياسية ، و ذلك إنطلاقا من التسليم بوجود الحالة الطبيعية ، التي تؤدي بالناس الى إبرام عقد اجتماعي من اجل قيام الدولة و رغم أنهم خالفوا هوبز في العديد من الأفكار إلا أن هذا لا يلغي الأثر الكبير لفلسفة هوبز عليهم .

---

[1] مهدي محفوظ ، مرجع سابق ، ص 148

[2] فضل الله محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 86

المبحث الثالث : نقد و تقييم

مما لا شك فيه أنه لا توجد أي نظرية فلسفية لا تخلو من النقد فلكل فلسفة عيوبها الخاصة بها ، و فلسفة هوبز السياسية مثلها مثل أي فلسفة لم تخلوا من النقائص فلقد وجهت العديد من الإنتقادات لفلسفة هوبز السياسية و لعل أهم هذه الانتقادات هي :

- لقد جعل توماس هوبز من الإنسان في المرحلة الطبيعة شريرا بطبعه و لقد ألغى بذلك وجود أي صفة خيرة فيه " نظرة هوبز إلى الحالة الطبيعية الأولى نظرة متشائمة جدا ، و تصويره للإنسان الأول بأنه كان ذئبا لأخيه الإنسان ، نظرة تحتاج إلى إعادة نظر ، و علنا نجد تفسيرا أخر أكثر موضوعية في تفسير لوك و روسو لحالة الطبيعة للإنسان البدائي."[1]
- كذلك نجد أن هوبز يقول بأنه على جميع الناس أن يتخلوا عن حقوقهم و حرياتهم لصالح السلطة الحاكمة و هذا غير ممكن " إن عقد هوبز لا بد و أن يتنازل في الرعايا عن كل حقوقهم ، فكيف يتم ذلك و هناك حقوق لا يمكن التنازل عنها بسهولة لأنها غريزية في الإنسان مثل حق التملك ، و هل كان الإنسان الأول ساذجا لهذه الدرجة في عملية التنازل لدرجة أنه تنازل عن كل شيء بدون قيد أو شرط ؟ ."[2]
- كذلك نجد أنه هوبز يلغي فكرة أن الإنسان كائن إجتماعي بطبعه ، و هذا أمر غير صحيح لأن وجودنا الإنساني دائمًا كائنات بشرية أخرى، في الزمان والمكان معنا. نحن موجودون دائمًا كمجموعات، من الولادة إلى الموت، وليس بمفردنا، سواء أكانت مجموعة عائلية أو جماعة قبلية أو مجموعة ذات أهداف مشتركة ، فلقد أبرم مخططنا الوراثي منذ الولادة عقدًا لدخول المجتمع والإمتثال لقوانينه غير المعلنة، وهي قوانين تم قبولها دون وعي. بقدر ما نعرف تاريخ البشرية، كان أسلافنا دائمًا يصطادون ويتجمعون كمجموعات، ويسافرون كمجموعات، ويقاتلون كمجموعات.

---

[1] فضل الله محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 23

[2] المرجع نفسه ، ص 23

كانت هذه المجموعات عصابات من أسرية في البداية ذات شكل اجتماعي مساوٍ، ثم تطورت إلى العشائر والقبائل ذات المشايخ كقادة سياسيين، حيث تم إطاعة أوامرهم كعادة، أو بدافع النية الطيبة لكونهم جزءًا من القبيلة، أستند اختيار القادة على مزاياهم، وقوتهم الجسدية، وقدرتهم العقلية، وكذلك سلوكهم المقنع.[1]

- هناك الكثير من الفلاسفة و المفكرين الذين يعتبرون العقد الاجتماعي مجرد فرض لا أساس له من الصحة ، فلقد تصور هوبز أن الناس قاموا بالتفاهم و التعاقد مع بعضهم البعض ، من أجل وضع حاكم توكل إليه السلطة في التحكم في جميع الأمور ، و لكن ليس لهذا العقد سند من الحقيقة التاريخية ، فلم يثبت من الوجهة التاريخية أن الإتفاق أو التعاقد كان أصل الانتقال من حالة الفطرة إلى حالة التنظيم السياسي ، لأن أصحاب العقد الاجتماعي فلاسفة و ليسوا مؤرخين و من هنا كان هذا العقد مجرد إفتراض منطقي لا تاريخي ، يفسر به الفيلسوف بناء الدولة من الناحية السياسية و لهذا فإننا نجد فيلسوف مثل *هيجل** يوجه إنتقادات كبيرة إلى فكرة العقد الاجتماعي فهو لا يفترض لحظة واحدة أنها مرحلة تاريخية مر بها الإنسان و إنتقل فيها من الفطرة إلى التنظيم السياسي ، لأنه كان على وعي تام بأنها مجرد افتراض منطقي أو تبرير عقلي لقيام الدولة ، و من هنا فلقد ركز هيجل في نقده على فكرة العقد في حد ذاته و قال أنه من غير الممكن أن يقوم على إرادة الأفراد لأن الإرادة بطبيعتها تعسفية و عشوائية ، و من ثم فلا تقوم الدولة على العقد فمن الخطأ أن نفترض أن تأسيس الدولة هو شيء يعتمد على حق الإختيار لجميع أعضائها ، و

---

[1] محمد كريم ابراهيم ، تعليقات نقدية حول فلسفة توماس هوبز عن الحالة الطبيعية للانسان ، الموقع صحيفة المثقف ، http://www.almothaqaf.com/a/qadaya2019/941004 ، تاريخ التصفح 2020 – 08 – 26

***جورج فيلهلم فريدريش هيغل Georg Wilhelm Friedrich Hegel** : (1770–1831) فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا. يعتبر هيغل أحد أهم الفلاسفة الألمان، حيث يعتبر أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. طور المنهج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود الأطروحة ثم نقيضها ثم التوليف بينهما ، كان له العديد من المؤلفات بعضها : فنومينولوجيا الروح ، علم المنطق ، موسوعة العلوم الفلسفية ، أصول فلسفة الحق ، محاضرات في تاريخ الفلسفة ، مبادئ فلسفة القانون

ينتهي هيجل إلى إن الدولة ينبغي أن تقوم على أساس العقل ،لا الإرادة ، لأن العقل بطبيعته كلي و ليس جزئيا مثل الإرادة [1]

- ومن النقاط التي أنتقد فيها هوبز قوله إن الحاكم لا يجوز الثورة عليه حتى لو إستبد و أساء استخدام سلطته ، و أعطاه الحق في إصدار و منع القوانين و بذلك جعل الحاكم و كأنه معصوم تماما من الخطأ و هذا غير ممكن ، لأنه و في النهاية يبقى بشرا .[2]
- لقد اعتبر هوبز أن المصلحة القومية دائما ككل ، و قد افترض أن مصالح المواطنين متماثلة ، و هو بذلك لا يدرك أهمية الصدام بين الطبقات المختلفة ، و يرتبط هذا الإفتراض بأن مصالح الملك مطابقة إلى حد ما مع مصالح رعياه ، يمكن القول أنه في زمن الحرب تتحد المصالح بين الجميع ، و لكن في زمن السلم قد يكون الصدام كبيرا بين مصالح طبقة و مصالح طبقة أخرى ، و ليس من الصحيح أن أفضل طريقة لتجنب الفوضى هي التبشير بالسلطة المطلقة للحاكم .[3]

كل هذه الانتقادات لا تنقص من الدور و القيمة الكبيرة لفلسفة هوبز السياسية ، فكل فيلسوف هو فيلسوف عصره ، و لعل السبب الرئيسي وراء دعوة هوبز بالسلطة المطلقة للحاكم ، هي الظروف التي عاشها بلده من صراعات و ثورات دينية و سياسية و من أجل الخروج من هذه الصراعات و جد أن الطريقة المثالية لذلك هي بوضع سلطة مطلقة في يد الحاكم من أجل حل جميع أنواع الصراع ، كما أن فلسفة هوبز السياسية جاءت بفكر سياسي جديد و مختلف عما سبق "فلقد تحدى هوبز الفكر السياسي الغربي الموروث من لدن عهود اليونان و الرومان و الآباء الكنسيين ، و أستبدلت بقضايا ما بعد الطبيعة ، فكرا ماديا حسيا

[1] امام عبد الفتاح امام ، **الاخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم** ، مرجع سابق ، ص 270

[2] فضل الله محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 24

[3] برتراند راسل ، مرجع سابق ، ص 103

نافرا عن أكثر المثل و القيم و الأديان و المسلمات الإجتماعية التي لم يتطرق إليها الشك من قبل ."[1]

و من هنا يمكن القول أن الفلسفة السياسية لهوبز قد فتحت بابا جديدا أمام مختلف النظريات السياسية ، و ذلك بكون هوبز هو من أوائل من رفضوا فكرة تدخل الدين في السياسة و تحكم رجال الكنيسة فيها و كل الأفكار و النظريات السياسية القديمة .

[1] محمد وقيع الله احمد ، مرجع سابق ، ص 162

خاتمة

خاتمة

في ختام بحثنا هذا الذي كان بعنوان : مفهوم السيادة عند توماس هوبز ، و بعد ان تطرقنا فيه الى ثلاثة فصول التي كانت كالتالي : ففي الفصل الأول الذي عنون بمفهوم الحالة الطبيعية عند هوبز ، تطرقنا فيه الى تعريف الحالة الطبيعة عند هوبز و كونها عبارة عن حالة من الصراع و الحرب بين جميع الناس بسبب المساواة الموجودة بين الناس جميعا ، حيث يسعى الجميع الى تحقيق مصالحة الخاصة حتى و لو كان ذلك على حساب غير ، و لقد وضع هوبز في هذه المرحلة مجموعة من الحقوق الطبيعية للإنسان و هي أربعة حقوق أولها حق البقاء او المحافظة على الذات ، و ثانيا حق استخدام أي وسييلة من أجل البقاء ،ثالثا حق تقرير الوسائل الضرورية للحفاظ على بقائه ، رابعا حق الملكية فأي شيء ترغب فيه يمكنك الصول عليه ، و لكن بقاء الانسان في الحالة الطبيعية يهدد بقائه لذلك حاول الخروج بحل للتخلص من الحروب و الصراعات الموجودة في الحالة الطبيعية لذلك وضع هوبز القانون الطبيعي الذي يأمر البشر بالسعي نحو السلم و إتفاق الجميع على التخلي عن حقوقهم بالقدر الضروري من أجل حفظ السلام و هذه القوانين الطبيعية هي قوانين عقلية و أخلاقية و إلاهية مثل العدل و الإنصاف و التواضع و الرحمة ، كما أن القانون الطبيعي هو الذي مهد الى ظهور العقد الاجتماعي و إقامة الدولة عند هوبز و من هنا تطرقنا الى الفصل الثاني الذي جاء بعنوان : الاجتماع المدني و طبيعة العقد الاجتماعي عند هوبز

لقد حاولنا في هذا الفصل الذي تضمن ثلاثة مباحث ، التعريف بالعقد الاجتماعي و أشكال الحكم عند هوبز ، فالعقد عند هوبز هو ان يتفق جميع الناس على أن يتخلوا عن جميع حقوقهم و حرياتهم لصالح شخص واحد أو مجموعة من الاشخاص ، بحيث يمنحوه السلطة المطلقة للتصرف ، و العقد يكون بين الافراد فقط و لا يكون الحاكم طرفا فيه ، و لقد قسم هوبز أشكال الحكم الى ثلاثة أنظمة : النظم الملكي ، الديمقراطي ، الأرستقراطي ، و يرى هوبز أن النظام الملكي هو أفضل أنواع و أشكال الحكم ، كما تطرقنا الى حقوق صاحب

السيادة و عن كونه صاحب سلطة و سيادة مطلقة يتصرف وفق ما يراه ضروريا ، كما أعطى هوبز للافراد حق المحافظة على أمنهم و سلامتهم و لكن لا يجوز للافراد الثورة أو الإنقلاب على الحاكم في حالة إستبداده ، لأنه صاحب سيادة مطلقة إلا في حالة واحدة و هي فشل الحاكم في توفير الشرط الوحيد الذي قام عليه العقد و هو الحفاظ على أمن و سلامة المواطنين ، و تطرقنا أخيرا في هذا الفصل الى القوانين المدنية و عن كون الحاكم هو المشرع الوحيد لها و يكون المواطنون ملزمون بتطبيقها و الا خضعوا للعقاب ، هذا كان ملخص الفصل الثاني أما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان : الدين و الدولة و إنعكاسات فكر هوبز السياسي ، وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرقنا فيها الى طبيعة العلاقة بين الدين و الدولة عند هوبز حيث فصل الدين عن الدولة و قلل من سلطة الكنيسة و جعلها تحت سلطة الحاكم ، ثم تطرقنا الى إمتدادات فكر هوبز السياسي و كيف أنه احدث ثورة كبيرة في الفلسفة السياسية فتأثر به العديد من كبار الفلاسفة و لعل أبرزهم كل من جون لوك و جان جاك روسو، و في الأخير تطرقنا الى أهم الانتقادات التي وجهة الى فلسفة هوبز السياسية و إنطلاقا مما سبق يمكننا أن نخرج بالعديد من النتائج أهمها :

- إن فلسفة هوبز السياسية تعكس بوضوح ملامح العصر الذي عاش فيه حيث شهدت انجلترا في أواخر القرن السادس عشر و حتى بداية القرن السابع عشر العديد من الصراعات السياسية و الدينية بالاضافة الى الحروب الأهلية هذا الذي جعل الحكم في ذلك الوقت غير مستقر ، و هذا ما جعل هوبز يؤيد السيادة المطلقة من أجل الخروج من الحروب و الصراعات التي عاشتها انجلترا في ذلك الوقت .
- إنطلق هوبز في فلسفته السياسية من الحالة التي يسميها بالحالة الطبيعية التي تتميز بالحروب و الصراعات ، و يكون للانسان الحرية المطلقة في فعل ما يشاء و هنا يكون الانسان حسب هوبز شريرا بطبعه ، فالإنسان ذئب للانسان لا تربطه أي علاقة مع الأخرين و هنا يؤكد هوبز أن

الإنسان ليس إجتماعيا بطبعه فهو يرى في الأخر عدو يهدد بقائه لذلك يحاول القضاء عليه و محاربته .

- من أجل الخروج من الحالة الطبيعية وضع هوبز القانون الطبيعي الذي يأمر الناس بالسعي نحو السلم ، و ذلك عن طريق تخلي الناس عن حقوقهم و حرياتهم بشكلا متساوٍ و إختيار شخص و مجموعة من الأشخاص و اعطائهم الحرية و السلطة المطلقة في التصرف و الحكم من أجل المحافظة على امنهم و سلامتهم الخاصة و ذلك ما أطلق عليه هوبز بالعقد الاجتماعي الذي يكون بين الأفراد فقط و لا تكون السلطة الحاكمة طرفا فيه ، من أجل عدم تقييد سلطتها .
- أكد هوبز على السيادة المطلقة ، و أعطى للحاكم حق التصرف و سن القوانين و العقوبات ، و رفض فكرة الثورة عليه و مخالفة أوامره لأن في ذلك مخالفة واضحة لطبيعة العقد المبرم الذي ينص على تخلي الناس عن حقوقهم و حرياتهم لصالح السلطة الحاكمة و منحاها السيادة المطلقة ، لأن العقد تم بالتراضي بين كل الناس و بارادتهم الخاصة ، لذلك من غير المنطقي الثورة على الحاكم و مخالفة أوامره ما دام يوفر الأمن و السلام الذي من أجله أقيم العقد .
- لقد كان هوبز من أكثر الفلاسفة المعارضين لسلطة الكنيسة و فكرة تدخل الدين في السلطة السياسية ، فقد أعطى للحاكم السلطة المطلقة في التصرف و جعل من السلطة الدينية تحت سلطة الحاكم الذي لديه حق مراقبة الكنيسة و وضع القوانين لها و رفضها في حالة تعارضها مع السلطة السياسية .

خاتمة

في الأخير يمكن القول أن فلسفة هوبز السياسية كانت من أهم الأعمال في مجال السياسية حيث قدم نظرية مميزة تقوم على السيادة المطلقة من أجل توفير الأمن و السلام للمواطنين و الحفاظ على حقوقهم ، و العمل على كبح جماح رغباتهم الأنانية ، فلقد وجد هوبز أن السيادة المطلقة للحاكم هي السبيل الوحيد للقضاء على الحروب الصراعات السياسية و الدينية التي عاشتها انجلترا في وقته ، و هذا ما يؤكد مقولة أن الفيلسوف إبن بيئته ، بالإضافة إلى ذلك فان فلسفة هوبز التي تقوم على السلطة المطلقة كانت السبب في ظهور الفلسفة السياسية اللِّيبرالية التي تعتبر النقيض لفلسفة هوبز السياسية ، حيث تدعوا اللِّيبرالية إلى الحرية و المساواة و ترفض فكرة السلطة المطلقة للحاكم و تدعوا الى حكومة ديمقراطية تقوم على حرية التعبير و المساواة و الحرية الدينية و غير ذلك .

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر :

1) توماس هوبز ، **اللفياثان (الاصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة)** ، ترجمة ديانا حرب و بشرى صعب ، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، الامارات ، 2011 .

قائمة المصادر باللغة الأجنبية :

1) Thomas hobbes , **the English works vol 2** , now first collected and edited by sir William moleswothK bart , London , 1901.

2) Thomas hobbes , **the english works vol 3 leviathan.**

3) Thomas hobbes . **the english works** . **vol 4.**

قائمة المراجع :

1) إمام عبد الفتاح امام ، **الاخلاق و السياسة (دراسة في فلسفة الحكم)** ، مجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ،2002.

2) إمام عبد الفتاح امام ، **توماس هويز فيلسوف العقلانية** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، مصر ، 1985.

3) اميرة حلمى مطر ،**الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس** ،ط5 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1995.

4) باور احمد حاجي ، **الفلسفة السياسية من كونفشيوس الى هيجل** ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الاردن –عمان ، 2016.

5) برتراند رسل ، **تاريخ الفلسفة الغربية (الكتاب الثالث)** ، ترجمة محمد فتحى الشنيطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1977.

6) جان توشار ، **تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار** ، الجزءالثاني ، ترجمة ناجي الدراوشة ، دار التكوين للتأليف و الترجمة و النشر ، سوريا ، 2010.

7) جان توشار ، **تاريخ الفكر السياسي** ، ترجمة د . علي مقلد ، الدار العالمية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت –لبنان ،1983.

8) جان جاك شوفالييه ، **تاريخ الفكر السياسي (الكتاب الثاني)** ، ترجمة محمود عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1985.

9) جورج سباين ، **تطور الفكر السياسي (الكتاب الثالث)** ، ترجمة راشد البراوى ، دار المعارف ، مصر ، 1971.

10) صالح مصباح ، **فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز الى كانط** ، جداول للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2011.

11) عبد الرحمن خليفة ، **ايديولوجيا الصراع السياسي دراسة في نظرية القوة** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،1999.

12) عصام سليمان ، **مدخل الى علم السياسة** ،دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت ، 1989.

13) علي عبود المحمداوي ، **الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن و خوض فيما ينبغي للعيش معا** ، دار الروافد الثقافية –ناشرون ،لبنان ، 2015.

14) فردريك كوبلستون ، **تاريخ الفلسفة المجلد الخامس** ، ترجمة محمود سيد احمد ،المجلس الاعلى للثقافة للترجمة و االنشر ، القاهرة –مصر ،2003.

15) فريال حسن خليفة ، **المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك** ، مكتبة مدبولى للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2005.

16) فضل الله محمد اسماعيل ، **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث** ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر ، مصر ، 2006.

17) ليو شتراوس و جوزيف كروبسى ، **تاريخ الفلسفة السياسية ج1** ، ترجمة محمود سيد احمد ، المجلس الاعلى للثقافة ، ب ط ، القاهرة ، 2005.

18) محمد فتحى الشنيطي ، **نماذج من الفلسفة السياسية** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،الإسكندرية ، مصر ، 2016.

19) محمد وقيع الله احمد ، **مدخل الى الفلسفة السياسية** ، دار الفكر افاق المعرفة المتجددة ، دمشق ، 2010.

20) مختار عريب ، **الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي الى البيواتيقا** ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

21) مهدي محفوظ ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، مصر ، 1990.

22) ول وايريل ديورانت ، **قصة الحضارة ج 4 عصر لويس الرابع عشر** ، ترجمة محمد علي ابو درة ، دار الجيل للطبع و النشر ، بيروت.

قائمة الموسوعات و القواميس :

1) ابراهيم مدكور ، **المعجم الفلسفي** ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، القاهرة ، 1983.

2) اندريه لالاند ، **موسوعة لالاند الفلسفية** ، ترجمة خليل احمد خليل ، منشورات عويدات ، ط2 ، بيروت ، 2001.

3) جميل صليبا ، **المعجم الفلسفي** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت–لبنان، 1982.

المواقع الالكترونية :

1) http://www.almothaqaf.com/a/qadaya2019/941004 .

الملخص

الملخص:

الكلمات المفتاحية :توماس هوبز ; السيادة; السيادة المطلقة; العقد الاجتماعي; الفلسفة السياسية

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الفلسفة السياسية عند توماس هوبز، التي أساسها العقد الاجتماعي حيث انطلق هوبز من المرحلة الطبيعية التي تتميز بكثرة الحروب و الصراعات بين الناس، و من أجل الخروج من هذه الحالة وضع هوبز العقد الاجتماعي الذي يقوم على تخلي الناس عن حقوقهم و حريتهم لصالح الحاكم الذي يكون صاحب سيادة مطلقة و هو المشرع الوحيد للقوانين و العقوبات و يتحكم في جميع السلطات حتى السلطة الدينية، و لا يحق لأي أحد أن يثور أو يرفض قرارات الحاكم لأن سلطته مطلقة و ذلك انطلاقا من العقد الذي وافق عليه جميع الناس بالتراضي.

Abstract :

Keywords: Thomas Hobbes; sovereignty; absolute sovereignty; social contract; political philosophy

This study aims to recognize the political philosophy of Thomas Hobbes, which is based on the social contract where Hobbes started from the state of nature which is characterized by several wars and conflicts between peoples, and to come out of this state Hobbes created the social contract which is based on the fact that people give up their rights and freedoms for the leader, who is the owner of absolute sovereignty and is the only legislator of laws and sanctions and he controls all authorized, even religious authority, and no one has the right to revolt or to refuse the decisions of the leader, because his authority is absolute and that from the contract agreed by all the people.

Résumé :

Mots clés: Thomas Hobbes; sovereignty; souveraineté absolue ; contrat social ; philosophie politique

Cette étude a pour objevtive de reconnaître la philosophie politique de Thomas Hobbes, qui se base sur le contrat social ou Hobbes est parti de l'état de nature qui se caractérise par plusieurs guerres et conflits entre les peuples, et pour sortir de cette état Hobbes a creé le contrat social qui est basé sur le fait que les gens renoncent à leur droits et à leurs libertés pour le dirigeant, qui est le propriétaire de la souveraineté absolue et c'est le seul législateur des lois et des sanctions et il contrôle toutes les autoriés, même l'autorité religieuse, et personne n'a le doit de se révolter ou de refuser les décisions du dirigeant, parce que son autorité est absolue et cela à partir du contrat convenu par toutes les personnes.

الملخص

.